جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين:
- وردة مهشي
- حسناء قجوطي

بعنوان:

تطور الجباية المحلية للجماعات الإقليمية في الجزائر

(دراسة حالة بلدية رأس الوادي للفترة 2020-2023)

أعضاء لجنة المناقشة

فريد صغور	**الرتبة**	**رئيسا**
نورالدين رافع	**الرتبة**	**مشرفا**
بوبكر عميروش	**الرتبة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد الله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

أرى مرحلتي الدراسية قد شارفت على الانتهاء بالفعل، بعد تعب ومشقة دامت سنين في سبيل العلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قرة، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر ، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى روح والدي الكريم أسأل الله أن يسكنه فسيح جناته، إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها، واحتضنني قلبها قبل يديها، إلى من ساندتني بدعائها إلى من سهرت الليالي من أجل راحتي إلى من تشاركني أفراحي، نبع الحنان وقرة عيني أمي الغالية أتمنى لها طول العمر والصحة والعافية، إلى سندي في الحياة أخي عمر أتمنى له كل التوفيق، إلى إبنة خالي مروة أتمنى لكي النجاح في كل خطوة في حياتك، وأيضا وفاء وتقدير واعترافا مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المخلص الذي ساعدنا في مجال البحث العلمي الأستاذ الفاضل رافع نورالدين على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، فجزاك الله كل الخير، إلى كل الأهل والأقارب وإلى كل الأصدقاء ، وكل الأحباب والأصحاب الذين رافقوني في مشواري الدراسي منذ الطفولة إلى غاية الآن.

وأخيرا من قال أنا لها " نالها " وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل دون توفيق من الله، ها هو اليوم العظيم هذا اليوم الذي أجريت سنوات دراستي شاقة حالمة بها حتى توالت بكرمه لفرحة التمام، فالحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقني سروراً وفرحا ينسيني مشقتي.

قجوطي حسناء

الإهداء

الحمد لله الذي ماتم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله ، و ما تخطيت هذه العقبات و الصعوبات إلا بتوفيقه ، تخرجت ليس بجدي ولا باجتهادي و إنما بتوفيق من ربي.

الي روح امي الطاهرة التي لطالما دعمتني في مشواري الدراسي بدعواتها فاللهم ارحمها برحمتك الواسعة وادخلها فسيح جناتك.

إلى والدي العزيز الذي ساندني طيلة الوقت.

إلى الزوج مسميس سفيان الذي ساندي بكل شيء الله يديمك إلي ومايحرمني منك.

إلى أبنائي مؤيد وسيم ولؤي.

إلى كل الأهل والأقارب وإلى كل الأصدقاء.

وأخيرا أهدي تخرجي لكل شخص كان قريب او بعيد ذكرني في دعاء.

مهشي وردة

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل .
كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا رسالة العلم و المعرفة .
ولا يسعنا في هذا المقام ، إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف " رافع نور الدين " على توليه الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ملاحظاته القيمة التي أضاءت أمامنا سبيل البحث، وجزاه الله عن ذلك كل خير.
والذي كان لنا الشرف أن يكون مشرفا علينا .
كل الشكر والعرفان لأساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة جزاهم الله عنا كل خير .
نشكر عمال خزينة بلدية رأس الوادي وعمال البلدية الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وإرشاداتهم القيمة، كما لا ننسى في الأخير أن نتقدم بشكر جزيل لكل من ساعدنا بمعلومة نصيحة، توجيه أو بكلمة طيبة في كل مكان، أسأل الله أن يجازيهم عنا خيرا ويجعل عملهم في ميزان حسناتهم
وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد وإلى كل من خصنا بنصيحة أو دعاء ، ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول فحص وتدقيق هذه المذكرة.
نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيرا .

الملخص:

الهدف من دراسة تطور الجباية المحلية للجماعات الإقليمية هو فهم كيفية تطور وتغير عمليات الجباية المحلية عبر الزمن. من خلال هذه الدراسة، يمكننا تحليل العوامل المؤثرة في تطور الجباية المحلية ودراسة الآليات المستخدمة في عمليات الجباية وتقييم فعاليتها، كما يمكننا فهم كيف يمكن للجباية المحلية أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية وتعزيز التوازن المالي للجماعات الإقليمية، يمكن أن تكون الدراسة مفيدة في توجيه السياسات واتخاذ القرارات المستنيرة في مجال الجباية المحلية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل متعددة تؤثر في تطور الجباية المحلية، بما في ذلك التغيرات السياسية والاقتصادية، كما تم تحليل الأدوات والآليات المستخدمة في عمليات الجباية وتقييم فعاليتها وتأثيرها على الجماعات الإقليمية، يمكن القول بأن تطور الجباية المحلية للجماعات الإقليمية يعكس تطور المجتمع واحتياجاته المتغيرة. إن فهم هذا التطور وتحليله بشكل دقيق يساهم في تحسين عملية الجباية وتعزيز التنمية المحلية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية، الجماعات الإقليمية، التنمية المحلية، التوازن المالي.

Abstract

The objective of the study on the evolution of the local collection of regional communities is to understand how local collection processes evolve and change over time through this study We can analyse the factors affecting the development of local collection, study the mechanisms used in collection processes and assess their effectiveness, We can also understand how local collections can contribute to local development and promote the financial balance of regional communities policy guidance and informed decision-making in the area of domestic collection.

The study found that there are multiple factors affecting the development of local levies, including political and economic changes. Tools and mechanisms used in collections were analysed and their effectiveness and impact on regional communities assessed. It can be argued that the development of local collections of regional communities reflects society's evolution and changing needs. The an accurate understanding and analysis of this development contributes to improving the collection process and promoting local development in general.

Key words: Local levies, regional communities, local development,fiscal balance.

قـائمـــة المـحـتـويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: ماهية الجباية المحلية	05
تمهيد	06
المبحث الأول: الإطار النظري للجباية المحلية	07
المطلب الأول: مفهوم الجباية المحلية	07
المطلب الثاني: مبادئ الجباية المحلية وأهدافها	10
المطلب الثالث: تطور وأنواع الضرائب المحلية	12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	26
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	26
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	30
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة	32
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دراسة تطور الجباية المحلية للفترة 2020-2023 لبلدية رأس الوادي	37
تمهيد	38
المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبلدية رأس الوادي	39
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بلدية رأس الوادي	39
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لبلدية رأس الوادي وأجهزتها التنظيمية	39
المطلب الثالث: الواقع الحضري لبلدية رأس الوادي	43
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور الجباية المحلية لبلدية رأس الوادي 2020-2023	47
المطلب الأول: الإيرادات الجبائية لبلدية رأس الوادي	48
المطلب الثاني: تقييم حصيلة مساهمة الجباية المحلية في إيرادات بلدية رأس الوادي	55
المطلب الثالث: مقترحات لتحسين الجباية المحلية	57
خلاصة الفصل	59
الخاتمة	60
قائمة المراجع	-
الملاحق	-

قـائــمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	السلم التصاعدي لحساب الضريبة على الثروة	17
02	الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي	18
03	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	32
04	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	33
05	المقارنة بين دراستنا والدراسات الأجنبية	34
06	تطور الإيرادات الجبائية الموجهة لبلدية رأس الوادي	48
07	تحصيل الرسوم لبلدية رأس الوادي	52
08	الحصيلة الجبائية لبلدية رأس الوادي	55

قـائــمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبلدية رأس الوادي	42
02	تطور الإيرادات الجبائية لبلدية رأس الوادي	51
03	تحصيل الرسوم لبلدية رأس الوادي	54
04	الحصيلة الجبائية لبلدية رأس الوادي	56

قـائــمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	موقع بلدية رأس الوادي	-
02	جدول إرسال مفصل للحصيلة الجبائية لبلدية رأس الوادي لسنة 2023	-
03	جدول إرسال مفصل لإيرادات الحصيلة الجبائية	-
04	مجموع حصيلة TAP لبلدية رأس الوادي سنة 2023	-
05	جدول إرسال مفصل للإيرادات لبلدية رأس الوادي لسنة 2023	-
06	حصيلة مفصلة لضرائب ورسوم بلدية رأس الوادي لسنة 2023	-

مقدمة

تمهيد:

يعتبر موضوع الجباية المحلية من المواضيع الهامة التي تكتسي أهمية بالغة،لاسيما في ظل سعي الدول بما فيها الجزائرالتي تعتبرها وسيلة من وسائل تحقيق التنمية المحلية وتسعى لتطويرها عن طريق الإصلاحات الجبائية في المنظومة التشريعية الضريبية المنصوص عليها ضمن قوانين المالية.

وتُعدّ هذه الجباية عنصرًا هامًا في السياسات الاقتصادية للدول، سواء المتقدمة أو النامية، وذلك لما تقدمه من حلول بديلة لمعالجة الخلل التنموي المحلي خاصة في البلدان النامية.

فرض الواقع المالي على الجزائر تبني نهج لامركزي للتخطيط، سعياً لتحقيق التنمية المتوازنة مع احتياجات كل منطقة، هدفت هذه الاستراتيجية إلى معالجة تحديات التخلف ما بعد الاستقلال، وتعزيز جهود التنمية المحلية، شمل ذلك إصلاحًا شاملًا للنظام الضريبي، شمل جوانبه التنظيمية والتشريعية، ركزت التعديلات على توسيع قاعدة الضرائب، وتطوير مفهوم الجباية المحلية، وتوجيه عبء الضرائب تدريجياً نحو الضرائب المباشرة، ساهمت هذه التغييرات في تعزيز التنمية المحلية، وتقليل الفوارق بين المناطق، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز العدالة الضريبية.

من أجل تنظيم المصالح الجبائية وتحقيق نجاعتها العائدة للجماعات الإقليمية لتعزيز اللامركزية الجبائية أين اعتبرت هذه الموارد الجبائية أهم مصادرها وتعزيز ميزانية الجماعات الإقليمية والتي تبين هذه نقطة مشروعية العمليات المالية التي يتم إجرائها على مستوى الولاية وتمكين الجماعات الإقليمية من الحصول على موارد كافية، بالإضافة إلى تخفيف الضغط على الصندوق المشترك للجماعات الإقليمية.

تتطلب الجباية المحلية للجماعات الإقليمية توفير موارد جبائية معتبرة تُواكب النمو الديمغرافي المتزايد وتُساهم في تحقيق المسار التنموي المُخطط.

يُمكن تحقيق ذلك من خلال تمويل خزينة الجماعات الإقليمية بعائدات مالية مختلفة ومتنوعة، ممّا يُتيح لها تنفيذ برامجها ومشاريعها بشكل فعّال، وتلبية احتياجات المواطنين المتزايدة.

سواء منها الذاتية أو الخارجية، ولكن الملاحظ في الواقع أنه رغم تنوع المصادر المالية للجماعات الإقليمية وما عرفته من تحسينات وتطورات ملحوظة بقوانين المالية السارية المفعول تتماشى مع المبادرات الواسعة وأولوياتها للجماعات الإقليمية باتت غير كافية لتغطية نفقات وحاجيات المواطنين وعدم تحقيق الاستغلال المالي، وتقييد النشاط للإداري المحلي والقدرة على تحصيل إيراداتها دون الرجوع إلى السلطة المركزية.

في الوقت الحالي، يواجه النظام الجبائي المحلي في الجزائر تحديات كبيرة تجعله غير فعال ومحدود النطاق. تعاني عمليات الجباية من العديد من العوائق والقيود التي تعيق قدرتها على جمع الإيرادات بشكل كافٍ. لتحسين الوضع، يجب توجيه اهتمام أكبر نحو تطوير النظام الجبائي للجماعات الإقليمية وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحسين كفاءته وفعاليته في المستقبل.

وتعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة، هيئات لامركزية للدولة وواحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية، حيث تعتبر البلدية في ظل قانون 11-10 اللبنة الأساسية لضمان التنمية المحلية.

أما بالنسبة للولاية فتعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وهي شخص من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، بالتالي كلاهما يلعبان دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وذلك في ظل قانون 12-07 المتضمن قانون الولاية.

أولا : إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- كيف تأثرت الجباية المحلية للجماعات الإقليمية بالتطورات الاقتصادية والسياسية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو تعريف الجباية المحلية؟ وفيما تتمثل؟
- وماهي العوامل المؤدية إلى زيادة مردوديتها؟
- وماهو واقع تحصيل الجباية المحلية لبلدية رأس الوادي؟

ثانيا :فرضيات الدراسة

من أجل معالجة إشكالية البحث وللإجابة عن التساؤلات الفرعية، قمنا بطرح الفرضيات الأساسية التالية :

- تعرف الجباية المحلية بأنها الضرائب والرسوم التي تمول خزينة الجماعات الإقليمية على المستوى المحلي، وتتمثل في جمع الإيرادات المحلية من المواطنين والشركات والمؤسسات الأخرى في المنطقة أو الجماعات الإقليمية.
- يعد نمو وتنويع النشاط الإقتصادي وكذلك محاربة التهرب الضريبي من أهم الأسباب لزيادة مردودية الجباية المحلية.
- الجباية المحلية لبلدية رأس الوادي تتميز بزيادة في مردوديتها ومساهمتها في إيرادات البلدية.

ثالثا :أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الناحية العلمية في إعطاء أساسيات عامة حول الجباية المحلية، التي تتمثل في مفاهيم مختلفة للجباية المحلية وأهدافها ومبادئها. ومن ناحية أخرى تتجلى أهمية الدراسة في الدور الهام الذي تلعبه الضرائب وتحصيلها في تحقيق النفع العام وتأثيرها المباشر على الجماعات الإقليمية، ونظرا لعدم كفاية الموارد الجبائية، وذلك بالرغم من تعدد مصادرها وتنوعها إلا أنها تبقى غير كافية لتلبية حاجات المجتمع المتزايدة، وهذا ما دفعنا لدراسة تطور الجباية المحلية للجماعات الإقليمية.

رابعا :أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تكمن في:

- فهم أفضل للجباية المحلية في الجزائر وتحدياتها.
- تحديد فرص تحسين الجباية المحلية لتعزيز قدرات الجماعات الإقليمية على تلبية احتياجات مواطنيها.
- تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات لتحسين الجباية المحلية في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد هذه الدراسة في:

- تحسين الإدارة المالية للجماعات الإقليمية.
- تشجيع الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.

من خلال تحليل تطور الجباية المحلية، يمكننا تحديد الاتجاهات المستقبلية للنظام الجباية المحلية في الجزائر وتطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز قدرات الجماعات الإقليمية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

خامسا:منهج الدراسة

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج بما يتماشى مع طبيعة الموضوع كما يلي:

- **المنهج الوصفي:** لكونه أكثر المناهج ملائمة للموضوع وخدمة للإشكالية المطروحة، فالإحاطة بالموضوع والوصول إلى أجوبة وافية يستوجب وصفا دقيقا لمفهوم الجباية المحلية والجماعات الإقليمية انطلاقا من مختلف الضرائب والرسوم التي تعود للجماعات الإقليمية.
- **المنهج التاريخي:** اتبعنا هذا المنهج في شرح تطور الجباية الحلية، بالإضافة إلى لمحة تاريخية عن البلدية .
- **المنهج التحليلي:** اعتمدنا عليه في الفصل الثاني من خلال تحليل وتقييم الإيرادات الجبائية لبلدية رأس الوادي.

سادسا: حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** بحثنا يركز على الجباية المحلية في الجزائر بصفة عامة مع دارسة حالة لبلدية رأس الوادي.
- **الحدود الزمنية:** حددت الدارسة الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2023.
- **الحدود المكانية:** ولاية برج بوعريريج.

سابعا:أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

أسباب ذاتية:
- ارتباط الموضوع بالواقع المحلي.
-الميول الشخصي للبحث في مواضيع خاصة بالمجال الجبائي.

أسباب موضوعية:
- المستجدات التي طرأت على الضرائب في الجزائر.
- إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث.
- يندرج موضوع الجباية المحلية ضمن التخصص المدروس.
-الأهمية البالغة التي تكتسيها الجماعات المحلية بصفتها هيئات ذات درجة عالية من الأهمية في تسيير مختلف جوانب الحياة المحلية .

ثامنا: صعوبات الدراسة

- صعوبات الحصول على البيانات والإحصائيات الضرورية التي تثري الموضوع.
- تضييع الوقت في البحث عن المعلومات الصحيحة.

تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن ماهية الجباية المحلية ، حيث قسم إلى مبحثين ، المبحث الأول الإطار النظري للجباية المحلية ، أما المبحث الثاني دراسات سابقة ، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية التي كانت تطور الجباية المحلية للفترة 2020-2023 ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول تم فيه تقديم بطاقة تعريفية لبلدية رأس الوادي، أما المبحث الثاني حيث تم تقديم دراسة تحليلية لتطور الجباية المحلية لبلدية رأس الوادي، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

ماهية الجباية المحلية

تمهيد:

تشكل الجباية المحلية جزءًا مهمًا من المالية الحكومية في الجزائر، لذا فهي تعتبر موردًا مهمًا في ميزانيات الجماعات المحلية. ونتيجة لذلك، أصبحت الآن أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات المحلية، علاوة على ذلك، فهي تلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي واستثمار الموارد الاقتصادية بحكمة و عقلانية من أجل تلبية احتياجات التنمية المحلية المستدامة، حيث يتم ذلك عن طريق توفير الموارد المالية التي يتم توفيرها مباشرة للجماعات المحلية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فإن الجزائر و كغيرها من الدول، تسعى إلى إيجاد استراتيجيات تنموية تهدف إلى زيادة نسبة تحصيل هذا الجباية بما يحقق المساهمة في ميزانية الجماعات المحلية. وذلك عن طريق الإصلاحات الجبائية في المنظومة التشريعية الضريبية المنصوص عليها ضمن قوانين المالية، فمن خلال دراستنا هذه سنحاول استعراض ماهية الجباية المحلية، وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة واستخلاص الأفكار الهامة المنبثقة عنها.

وعليه ارتأينا تقسيم الفصل الأول لهذه الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للجباية المحلية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للجباية المحلية

الإطار النظري للجباية المحلية يعتمد على مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تهدف إلى فهم وتحليل كيفية تنظيم وتطبيق الجباية على المستوى المحلي. يشمل هذا الإطار عدة مفاهيم رئيسية مثل السياسات الضريبية المحلية، والتمويل المحلي، والعدالة الضريبية، والتفاعل بين الحكومات المحلية والوطنية في مجال الجباية، بالإضافة إلى الآليات والأدوات المستخدمة في تحصيل الضرائب المحلية. هذا الإطار يساعد في فهم دور الحكومات المحلية في توفير الخدمات العامة وتمويلها، وتحديد أثر الضرائب المحلية على المجتمع المحلي والاقتصاد بشكل عام.
لغرض معرفة الجباية المحلية فكل مفاهيمها سيتم في هذا المبحث تحديد المفاهيم المتعلقة بها.

المطلب الأول: مفهوم الجباية المحلية

الجباية المحلية تعني أن الجماعات المحلية تكون لها نظام جبائي خاص بها ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة، حيث يتم تحصيل الإيرادات وتوزيعها بين الجماعات المحلية وفقًا لاحتياجاتها وأولوياتها .

أولا: تعريف الجباية المحلية وخصائصا

تعتبر الضرائب بشكل عام، والضرائب المحلية بشكل خاص، من أهم العوامل في السياسات المالية، نظراً لدورها الحيوي كمصدر رئيسي للإيرادات العامة للدولة والسلطات المحلية، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

1- تعريف الجباية المحلية:

يعود أصل كلمة الجباية من الناحية اللغوية إلى الكلمة اللاتينية "fiscus" والتي تعني القفة أداة لتلقي النقود، أما من الناحية الفقهية أعطى الفقهاء عدة تعريفات للجباية المحلية فهناك من عرفها : كل الإيرادات الجبائية التي تعود للجماعات المحلية وفقا لمبدأ إقليمية النشاط ، أو هي: مجموعة الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهياتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي تلك التي يرجع حق استخلاصها بواسطة إدارتها الجبائية مباشرة من لدن الملزمين بأدائها أو تلك المحولة لفائدتها من طرف الدولة[1] .

[1] ضياف ياسمينة، **حوكمة التمويل المحلي أساس التنمية المستدامة للجماعات المحلية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل **شهادة الدكتوراه** الطور الثالث (ل.م.د) في الحقوق، تخصص قانون إداري (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2023، ص14.
*** تختلف الضريبة عن الجباية من حيث الجهة المسؤولة عن تحصيلها، حيث يتم فرض الضريبة وتحصيلها من قِبل الحكومة، بينما يمكن تنفيذ الجباية من قِبل الحكومة أو البنوك أو المؤسسات الماليّة التي تسمح لها الحكومة بالحجز على الممتلكات**

وهي نظام يقتضي بحتمية استقلالية موارد التمويل المحلي، واستقلالية محلية لضمان تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإدارية، لنظام اللامركزية المحلية في نطاق مبدأ الاستقلالية[1].

ومن الناحية القانونية يمكن تعريفها على أنها مجموعة القوانين والتنظيمات التي تحكم الضريبة، أما من الناحية الاقتصادية تعرف على أنها الطريقة التي تمكن من توجيه الاقتصاد وتصحيح إنحرافات السياسة الاقتصادية بأثر رجعي[2].

فالجباية بوجه عام هي: اقتطاع مالي يحدد نسبته التشريع والتنظيم المعمول به يأخذ إحدى الصور الفنية (ضريبة، رسم رخصة...) مستحق الأداء لفائدة الجماعات المحلية عن طريق مصالحها أو المحولة لها من طرف الدولة عن طريق الإدارة الجبائية[3].

وتتكون الجباية عموما من الضرائب والرسوم والإتاوات.

أ- تعريف الضريبة: هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[4].

ب- تعريف الرسم: عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد، فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة[5].

ج- تعريف الإتاوة: تأخذ الدولة بمبدأ الإتاوة نتيجة تقديم عمل عام، له مصلحة عامة، فهو مبلغ من المال يساهم به ملاك العقارات جبرا، أي انه يعود بمنفعة خاصة إلى فئة معينة من المواطنين[6] .

---

[1] عائشة بوشيخي ، هاجر ديملي ، **مصادر الجباية المحلية وسبل تفعيلها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان،** العدد 2، 2012، ص 32 .

[2] بن قدور آمال، عالي صباح، **دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - الجماعات المحلية لولاية الجلفة نموذجا -، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 15،العدد 4، 2022، ص646.

[3] ضياف ياسمينة، **مرجع سابق** ، ص14 .

[4] رضوان مصطفى العربي، **دور الجباية في تمويل خزينة الجماعات المحلية - دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية مستغانم-**، مذكرة مقدمة لنيل **شهادة ماستر** في التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص3 .

[5] صياف عصام، **أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل **شهادة الدكتوراه** في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1،الجزائر، 2018،ص57.

[6] بن يوسف وسيلة، **دور الجباية المحلية في ميزانية البلدية** ،مذكرة مقدمة لنيل **شهادة ماستر** اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر، 2015 ،ص12 .

2- خصائص الجباية المحلية:

تتحدد أهم خصائص الجباية المحلية في الجزائر عن طريق ما يلي[1] :

أ- تحديد وعاء الضريبة:

لقد حمل المشرع الجزائري البلديات مسؤولية أو صلاحية تعبئة الموارد المالية الخاصة، أهمها الضرائب والرسوم المحلية، من خلال المادة 146 من قانون البلدية، حيث تعتبر مسؤولة عن تعبئة حصيلة الموارد الجبائية والرسوم ومداخيل ممتلكاتها والإعانات.

ب- تحديد معدل الضريبة:

نص المشرع الجزائري في نص المادة 165 من قانون البلدية بأنه لا يجوز لأي أحد تحصيل ضريبة أو رسم في تراب البلدية إلا بعد الموافقة التداولية المسبقة للمجلس الشعبي البلدي لكن ما يحدث هو أن تقوم الدولة بموجب القوانين بتحديد كل أنواع الضرائب وأوعيتها، سواء تلك التي تعود حصيلتها كليا أو جزئيا للجماعات المحلية، حيث أن هذه الأخيرة لا تتمتع بأية حرية من ناحية تحديد الوعاء الضريبي أو فرض ضرائب معينة، بينما تمنح للمجالس الشعبية البلدية سلطة فرض رسوم بموجب مداولات تتم المصادقة عليها من طرف السلطة الوصية وبما أن الحكومات المركزية تضع الأنظمة وتستحوذ على الضرائب ذات العائد الأكبر لاستخدامها الخاص فإن الحكومات المحلية لا يمكنها الوصول إلى الدخل المتأتي عن الضرائب والموارد التي قد تحررها فعلا من قيود الاعتماد على التحويلات .

ج- تحصيل الضرائب المحلية:

تقوم الدولة بجباية كل الضرائب من جهة، ومن ثم توزيعها وتحويلها إلى مختلف الهيئات المحددة والبلديات المعنية من جهة ثانية، وليس من صلاحيات البلديات متابعة التحصيل أو متابعة المتخلفين عن الدفع، في حين تتمتع البلدية بسلطة تحصيل بعض الرسوم بطريقة مباشرة لكون هذه الرسوم تدفع مقابل خدمات أدتها للمكلفين بها، كما أن عملية توزيع الموارد الجبائية على مختلف البلديات يتم عن طريق هذه المصالح التابعة للدولة، وليس للبلديات أي سلطة للطعن أو الرفض .

د- تقسيم الضرائب:

تحدد الدولة نسب توزيع حصيلة الضرائب بينها وبين الجماعات المحلية، كما تحدد المعايير المتبعة في توزيع موارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتشرف على إدارة الصندوق من خلال المجلس التوجيهي الذي يرأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية أو ممثله ولكي تتصف الجباية المحلية بالفعالية وتؤدي الدور المنوط بها بالشكل المطلوب يتعين تواجد الشروط التالية : ينبغي أن يرتفع دخل الضريبة المحلية الفعالة مع مرور الزمن كي بواكب النمو الطبيعي للتكاليف ويلبي الحاجة المتزايدة للخدمات العامة المحلية أن لا تكون كثيرة التأثر بالتقلبات الدورية أن تتوزع على نحو متساوي نسبيا بين السلطات المحلية أن تمثل تمثيلا حقيقيا العلاقة بين المواطنين الذين يدفعون

[1] مليكة ساسي، مروة بولمية، **أثر الجباية المحلية على إيرادات الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية رأس الوادي : 2015-2021** ، مذكرة مقدمة لنيل **شهادة الماستر** في اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022، ص31 ص32.

الضريبة وأولئك المستفيدين منه أن تكون تكاليف إدارة الجباية المحلية زهيدة، أي أن ربعها يفوق تكاليفها الإدارية .

المطلب الثاني: مبادئ الجباية المحلية وأهدافها

الضرائب تهدف إلى تحقيق العدالة بين المواطنين من خلال تطبيق قوانين محددة، مع مراعاة التناسب والنسبية في فرض الضرائب وفقاً للدخل. تتركز جهود الضرائب في المقام الأول على تحقيق الأهداف المالية، مثل تمويل الخزينة العامة، مع الحرص على عدالة النظام الضريبي بالنسبة للدخل والثروة للأفراد والشركات.

أولا : مبادئ الجباية المحلية

مبادئ الجباية هي مجموعة الأسس والقواعد التي يتعين على المشرع مراعاتها عند إعداد النظام الضريبي في الدولة، إن أي نظام ضريبي فعال تحكمه مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى التوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلف، وتتمثل هذه المبادئ في:

1- مبدأ العدالة: إن مفهوم العدالة الجبائية نسبي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى فالأغنياء يروا أن فرض ضرائب موحدة النسب على جميع الأشخاص والأموال في الدولة دون أي اعتبار آخر هو عدالة ضريبية، بينما هو العكس من منظور ذوي الدخل الضعيف والمحدود، إذ يعتقدون أنه من باب التضامن الاجتماعي بين فئات المجتمع تحميل الطبقة الغنية القسط الأكبر من الاعباء حسب مقدرتهم التكليفية [1].

2- قاعدة اليقين: ويرتبط هذا المبدأ بعدى وضوح الضريبة بالنسبة للفرد الملتزم بدفعها، وبالتالي يقتضي هذا المبدأ أن تكون الضريبة واضحة تمام الوضوح أمام المكلف، والهدف من ذلك هو حماية دافع الضريبة من التعسف الممكن حدوثه من موظفي الإدارة الضريبية، فالضريبة يجب أن لا تكون أمرا تحكيميا، بل يجب حسابها بصورة مسبقة وتكون معلومة ومحددة لدافع الضريبة بالإضافة إلى معرفة كل الأمور المتعلقة بالضريبة مثل وقت الدفع وأسلوب التحصيل[2].

3- قاعدة الملائمة في الدفع: ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها، وتيسير دفعها وخاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته، وتهدف هذه القاعدة، في حقيقة الأمر إلى عدم تعسف الإدارة المالية في استعمال سلطتها فيما يتعلق بإجراءات الربط والتحصيل. وتدعو اعتبارات الملائمة أن تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبة متفقة مع طبيعتها الذاتية والأشخاص الخاضعين لها، من أجل تجنب العديد من المشاكل التي يمكن أن تثور في حالة مخالفة هذه[3].

---

[1] بخدا هاجر، **دور الجباية المحلية في تمويل الميزانية المحلية - دراسة ميدانية بمؤسسة الإدارة المحلية**- ، أدرار، مذكرة لنيل **شهادة الماستر**، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022،ص 11.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عوام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 58.

[3] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة لنشر الإسكندرية، 2000، ص129.

4- قاعدة الاقتصاد في التحصيل: هو يعني أن تكون مداخيل الضرائب أكثر من المبالغ المنفقة على تحصيلها، أي أن تشارك حصيلة الضرائب في تمويل الخزينة العامة لا أن تستهلك مبالغها في مصاريف تحصيلها، أي التقليل من النفقات التي تنفقها الدولة على تحصيل الضريبة نفسها، لأن الزيادة في أعباء الضريبة يقلل من مداخيل الخزينة العمومية، بمعنى كلما قلت نفقات الجباية كلما كان إيراد الضريبة غزيرا[1].

ثانيا : أهداف الجباية المحلية

تفرض الضريبة على الافراد من أجل تحقيق أغراض معينة يأتي في مقدمتها الغرض التمويلي باعتبارها مصدر هام للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأغراض المالية والسياسية والاقتصادية، وقد تطورت تلك الأغراض بتطور دور الدولة الحارسة وزيادة أنشطتها وتوجهها إى المشروعات التي تحقق بها التنمية ومن أهم أهداف الضريبة في العصر الحديث هي:

1- الأهداف الإقتصادية:
تعتبر الجباية المحلية أداة التنمية الاقتصادية والتي تقصد بهذه الأخيرة هي عملية تحسين وتنظيم إستغلال الموارد المالية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أزيد من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، كما تلعب الجباية المحلية دورا مهما في تمويل النفقات العمومية بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وديمومة المسار التنموي[2].

2- الأهداف السياسية:
هو ما يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية، ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، وهي بذلك تحقق مصلحة القوة المسيطرة على حساب فئات الشعب، أما في الخارج فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل: إستخدام الرسوم الجمركية، كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها من أجل تحقيق أغراض سياسية[3].

3- الهدف المالي:
إن الهدف التقليدي للضريبة، إذ تستعملها الدولة لتمويل خزينتها، وبالتالي تسديد مختلف النفقات التي تقع على عاتقها، حيث أن أهمية الضرائب في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية التي تحتل الصدارة بالرغم من اهتمام الدولة بالضريبة[4].

4- الأهداف الاجتماعية:
يكمن الهدف الاجتماعي لفرض مختلف الاقتطاعات الضريبية في التقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة في مختلف طبقات المجتمع، ولهذا عمدت الأنظمة الجبائية الى تحسين طرق فرض الضريبة التي تحمل في طياتها العدالة الاجتماعية، فمثلا: الطريقة التصاعدية بالشرائح تراعي

[1] بخدا هاجر، **مرجع سابق** ،ص12.
[2] سعدلي فاروق، ططشاك ربيحة، **الجباية المحلية للجماعات المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة لنيل **شهادة الماستر** في القانون، تخصص القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، ص 14.
[3] سعدلي فاروق، ططشاك ربيحة، **مرجع سابق**، ص15.
[4] رضا خلاصي، **النظام الجبائي الجزائري الحديث،جبايةالأشخاص الطبيعين والمعنويين**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 21

مصالح الدخول المنخفضة وهذا ما يحقق العدالة الاجتماعية، أما الطريقة النسبية تراعي مصالح الدخول المنخفضة وهذا ما يحقق العدالة الاجتماعية عكس الطريقة النسبية التي تراعي مصالح الدخول المرتفعة [1].

المطلب الثالث: تطور وأنواع الضرائب المحلية

تحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر الخاصة للجماعات المحلية إذ تشكل و منذ وقت بعيد المصدر الأساسي لتمويل نشاطها، و نجد أن البلدية تستفيد من الضرائب والرسوم منها ما تقسمه مع الدولة و الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية، ومنها ما تقتسمه مع الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية فقط ، كما أن لها مجموعة من الضرائب تعود بحصتها لها وحدها .

لا تعتبر الجباية المحلية نظاما قائما بحد ذاته و إنما هي جملة من الأحكام الضريبية و أصناف من الضرائب تختلف بإختلاف الجهة المستفيدة و الممولة بالإضافة إلى اختلاف الوعاء الضريبي.

أولا : تطور الجباية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال

تجدر الاشارة إلى أن النظام الضريبي المحلي في الجزائر قد خضع لعدة مراحل من التطور امتدت على فترات مختلفة تبعا للسياق الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. لذا لابد من التذكير بمراحل تطور الضرائب المحلية في الجزائر كما يلي[2]:

1- الفترة 1962 - 1965: تكييف النظام القديم : تميزت هذه الفترة من اليوم الموالي للاستقلال بتكييف النظام القديم الموروث من الحقبة الاستعمارية، مع تغيير المعدلات المطبقة للضرائب المختلفة .

2- الفترة 1965 - 1970 تكييف النظام الضريبي وتطويره: اتسمت هذه المرحلة بتطور الضرائب الموجودة وفرض ضرائب ورسوم جديدة. وتجدر الاشارة إلى أن الفهم الجيد للقاعدة الخاضعة للضريبة خلال هذه الفترة، سمح بادخال بعض التعديلات على الوعاء الضريبي وعملية التحصيل.

3- الفترة 1970 - 1973 المرحلة الانتقالية : في الواقع، إن هذه الفترة قد سبقت الاصلاح الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 1973 . خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر فرض ضريبتين في غاية الأهمية:

- المساهمة الزراعية الجزافية : هذه المساهمة تتحملها الحيازات الزراعية، بدلا من جميع الضرائب المباشرة والضرائب المفروضة سابقا على أصحاب المباني والانشاءات غير المبنية المخصصة للزراعة والزارعين .

---

[1] سعدلي فاروق، ططشاك ربيحة ، **مرجع سابق**، ص15.

[2] نبيلة مسيليتي، سليمة بن زعمة، **الجباية المحلية خيار استراتيجي لدعم مداخيل الجماعات المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة**، دراسة ميدانية ببلدية حاسي ماماش للفترة 2013 - 2017، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص 175وص176.

-الرسم الاحصائية يحسب هذا الرسم على رقم الأعمال ويهدف لتخفيف الأعباء الجبائية للمكلفين بالضريبة الصغار.

4- الفترة 1979 - 1984 تعزيز الموارد الجبائية : وقد وفرت هذه الفترة أحكاما سنوية في مختلف قوانين المالية للتخفيف من انخفاض قيمة الموارد المحلية في مواجهة تفاقم أعباء التنمية والنمو الاقتصادي : التعليم النقل، إدارة وصيانة المعدات الجماعية ...
بالإضافة إلى ذلك تم تحديد أو إلغاء مجموعة من الرسوم والضرائب خلال هذه المرحلة.

5- الفترة 1991 - 2000 إعادة تصميم النظام الجبائي : خلال هذه المرحلة تم تأسيس وإلغاء العديد من الرسوم والضرائب من خلال مختلف قوانين المالية، منها:
- في سنة 1991: دمج الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS) في ضريبة واحدة ألا و هي الرسم على القيمة المضافة (TVA)، كما تم دمج الرسم على النشاط الصناعي و التجاري (TAIC) و الرسم على النشاط غير التجاري (TANC) في الرسم على النشاط المهني (TAP).
- في سنة 1996: توحيد معدل الرسم على النشاط المهني (TAP).

6- الفترة 2000 - 2006 إصلاح الجباية المحلية: عرفت هذه المرحلة الاصلاح الثاني للجباية المحلية، من خلال فرض مجموعة من الضرائب والرسوم و المراجعة التصاعدية لمعدلات بعض الضرائب مثل :
- في سنة 2000: تطبيق الضريبة الخاصة على تصاريح العقارات والضريبة الخاصة على الملصقات والصفائح المهنية.
- في سنة 2001 خفض معدل الرسم على النشاط المهني من 2.55 إلى 2% وفرض الضرائب والرسوم المتعلقة بنشاط التعدين.
- في سنة 2002 فرض الرسوم البيئية.

7- الفترة 2007 إلى يومنا هذا: استمرار الإصلاح خلال الاصلاح الأخير، تم الاهتمام بصفة خاصة بالمالية بالإضافة للجباية. فأعمال اللجنة المكلفة بإصلاح المالية والجباية المحلية توصلت إلى إرساء الاجراءات الجبائية التالية:
- في سنة 2007: فرض الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ؛
- في سنة 2008 توجيه الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) صنف المداخيل العقارية؛
- تعميم الرسم على الاقامة على مجمل البلديات ؛
- رفع معدل الرسم على النشاط المهني إلى 3% بالنسبة لخط أنابيب الهيدروكربون.

مما سبق ، من الواضح أن إعادة تشكيل المالية والجباية المحلية كانت مصدرا دائما للقلق الحكومي وأن الإصلاحات ركزت على عمليات إعادة التطوير، المراجعة التصاعدية للضرائب والرسوم و فرض ضرائب جديدة.

ثانيا: الضرائب المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية

الضرائب المحصلة لصالح الدولة والجماعات المحلية تُعتبر ضرائب وهي المصادر المالية التي يقوم الفرد أو الشركة بدفعها للحكومة المركزية أو السلطات المحلية. تستخدم هذه الأموال في تمويل الخدمات العامة وتشمل :

1- الرسم على القيمة المضافة[1]:

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) ، وذلك نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد المحلي .

إن هذا الرسم (TVA) وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والإستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الخزينة العمومية ليتحملها المستهلك النهائي.

يعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة ضريبية لعصرنة الاقتصاد الوطني ضريبة حديثة واسعة التطبيق سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك لما تتمتع به هذه الضريبة من خصائص هي :

أ - توسيع مجال التطبيق:

يعتبر مجال تطبيق (TVA) جد واسع بحيث أنه يتضمن العمليات الخاضعة ل (TUGP) و (TUGPS) وعمليات أخرى مثل التجارة بالجملة والمساحات الكبرى والمهن الحرة. إن توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة يسمح للدولة التحكم أكثر في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الحصول على موارد إضافية هامة وبالتالي زيادة مردودية هذه الضريبة.

ب- توسيع مجال الخصم:

يمنح نظام الرسم على القيمة المضافة للخاضعين لهذه الضريبة إمكانية خصم مبلغ الرسم المحمل على مشترياتهم من مبلغ الرسم المستحق على مبيعاتهم، إن مجال ذلك الخصم لم يكتفي بالخصم المادي أو المالي كما هو الشأن في(TUGP) ، بل تعداه ليشمل أيضا عمليات القطاعين الإداري والتجاري، بالإضافة إلى العمليات الخاضعة
بتأدية الخدمات والتي ترتبط بالنشاط الخاضع للرسم على القيمة المضافة.
ويسمح أسلوب الخصم الجديد من جهة حيادية الضريبة، فهو لا يعرقل توسع نشاط المؤسسة بل يشجع المنافسة والمبادلات على المستوى الدولي، ومن جهة ثانية يعمل على ضبط المعاملات التجارية، بحيث يجبر التعامل بالفواتير التي تشكل الوسيلة الضرورية للاستفادة من حق الخصم .
يتم تطبيق الرسم على القيمة المضافة على كل العمليات المتعلقة بالمبيعات، كتلك التي يقوم بها تجار الجملة والتجزئة و عمليات الايجار.

[1] ناصر مراد ، **تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة العلوم الإقتصادية**، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 9 ، 2009، ص 69،ص 70.

يتحملها المستهلك في آخر الأمر ونسبتها تتراوح بين 9% و 19 % حسب تغير، و يوزع بالنتائج المحصل عليها من هذا الرسم في تمويل ميزانيات الدول بين مستحقيها و تميز هنا بين حالتين اثنتين بحسب تحقيق العملية المنجزة بالداخل أو عند الاستيراد كما يلي[1]:

يطبق رسم القيمة المضافة وجوبا على العديد من العمليات تجملها فيما يلي:

- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين .

-العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر.

- عمليات الإيجار وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال
العقارية.

-الحفلات الفنية والألعاب والتسليات بمختلف أنواعها التي ينظمها الأشخاص وذلك باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته[2] .
يتم توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة كالآتي:
بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل بإستثناء مديرية كبريات المؤسسات :

75 % لفائدة ميزانية الدولة والصندوق.
10%لفائدة ميزانية البلدية.
لاشيء لفائدة ميزانية الولاية .
15%لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية .
بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل لمديرية كبريات المؤسسات :

75 %لفائدة ميزانية الدولة والصندوق.
لاشيء لفائدة ميزانية البلدية.
لاشيء لفائدة ميزانية الولاية .
25% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية[3].

[1] اسماعيل فريحات ، **مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير من القانون العام ، تخصص تنظيم إداري ، جامعة الوادي ،2014، ص143.

[2] بغدادي خضراء، هدور توتة، **الجباية المحلية كالية لتعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل **شهادة الماستر** في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي تاسوست، جيجل، الجزائر، 2018، ص38، ص39.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،العدد 89 .

2- رسم قسيمة السيارات:

القسيمة على السيارات هي ضريبة تؤسس سنويا على السيارات التي تسير على جميع الطرق، ويعبر عنه بالالتزام بشراء «قسيمة»،حيث يتم إلصاقه على الزجاج الأمامي لكل سيارة خاضعة لهذه القسيمة[1].

تؤسس هذه القسيمة على السيارات المرقمة في الجزائر وتفرض على كل شخص طبيعي أو معنوي صاحب سيارة خاضعة للقسيمة.(المادة 299 من قانون الطابع)[2].

تعفى من هذه القسيمة السيارات التابعة للدولة و الجماعات المحلية السيارات التي يتمتع مالكها بامتيازات دبلوماسية أو قنصلية السيارات المجهزة بعتاد صحي، السيارات المجهزة و المخصصة للمعوقين و السيارات المجهزة بعتاد مضاد للحرائق[3].

يوزع حاصل تعريفة القسيمة كالآتي[4]: (المادة 309 من قانون الطابع)

-20%، للصندوق الوطني للطرقات والطرق السريعة؛

- 30 %، لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛

-50%، لميزانية الدولة.

3- الضريبة على الأملاك:

تفرض هذه الضريبة على كل ممتلكات الأشخاص الطبيعيين ذوي المقر الجبائي في الجزائر وتفرض أيضا على الممتلكات الموجودة في الجزائر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ذوي المقر الجبائي خارج الجزائر[5].

يخضع للضريبة على الأملاك[6] :

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبالي بالجزائر، و بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر .

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر ولايحوزون أملاكا، بحسب عناصر مستوى معيشتهم .

تقدر بشروط الخضوع للضريبة من أول يناير من كل سنة.

---

[1] القسيمة على السيارات، **وزارة المالية- المديرية العامة للضرائب**، تاريخ الإطلاع 25 ماي 2024، الساعة 10:48، الموقع: https://www.mfdgi.gov.dz/particuliers/vignette-sur-les-vehicules-automobiles-ar

[2] القسيمة على السيارات، **وزارة المالية**- المديرية العامة للضرائب، **مرجع سابق.**

[3] يوسفي نورالدين، **الجباية المحلية ودروها في تحقيق التنميةالمحلية،دراسة تقييمية للفترة2000-2008 مع دراسة حالة لولاية البويرة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلومالاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعةبوقرة، بومرداس، 2009،ص111.

[4] القسيمة على السيارات، **وزارة المالية**- المديرية العامة للضرائب، **مرجع سابق.**

[5] عباي وسام، بن عمر خالد، **إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين تحديات الجباية المحلية و سبب تفعيلها، مجلة دراسات جبائية** ، جامعة البليدة 2،الجزائر، المجلد 11 العدد: 1(2022) ، ص 192.

[6] المادة 274 **من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.**

المادة 281مكرر8 : توضح وتحدد نسبة الضريبة على الأملاك حسب السلم التصاعدي التالي[1]:

الجدول رقم 01: السلم التصاعدي لحساب الضريبة على الثروة

قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة بالدينار	النسبة(%)
يقل عن 100.000.000دج	%0
من 100.000.000 إلى 150.000.000 دج	% 0.15
من 150.000.001 إلى 250.000.000 دج	% 0.25
من 250.000.001 إلى350.000.000 دج	% 0,35
من 350.000.001 إلى 450.000.000 دج	% 0.5
مايفوق 450.000.000 دج	%1

المصدر : قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023 ، ص 104.

يتم توزيع الضريبة على الثروة على النحو التالي[2]:

-70% لميزانية الدولة .

-30%لميزانيات البلديات.

4- الضريبة على الدخل الإجمالي:

المادة (1) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة عن تأسيس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي من إجمالي للمكلف بالضريبة، تفرض على الأرباح الصافية من اجمالي المداخيل للأصناف التالية:
أرباح مهنية + عائدات المستثمرات الفلاحية الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية و الغير المبنية. (حسب المادة (42) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، عائدات رؤوس الأموال

[1] المادة 281مكرر8 **من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة** ،2023، ص104 .
[2] المادة 282 **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

المنقولة المرتبات والأجور و المعاشات والربوع العمرية هذا نص المادة (2) من نفس القانون، ونص المادة (3) من نفس القانون على الأشخاص الطبيعيون الخاضعون لها[1].

وحسب الجدول التصاعدي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمبين أدناه [2].

الجدول رقم 02: الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة
لا يتجاوز 240.000 دج	%0
من 240.001 دج إلى 480.000 دج	% 23
من 480.001 دج إلى 960,000 دج	% 27
من إلى 960.000 دج إلى 1.920.000 دج	% 30
من 1.920.001 دج إلى 3.840.000دج	% 33
أكثر من 3.840.000 دج	% 35

المصدر : قانون المالية لسنة 2023 .

5- الضريبة على أرباح الشركات :

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين التي أشارت إليهم المادة 136.

تسمى بالضريبة على أرباح الشركات[3]، تستحق هذه الضريبة سنويا على الأرباح المحققة خلال السنة المنصرمة أو أثناء مدة إثني عشر (12) شهرا التي استعملت للنتائج المحققة فيها لإعداد آخر حصيلة عندما لا تتزامن هذه المدة من السنة المدنية. إذا إمتدت السنة المالية المختتمة في السنة المنصرمة إلى أكثر من إثني عشر (12) شهرا تدفع الضريبة المستحقة حسب النتائج المحققة في تلك السنة المالية و هذا حسب ما نصت عليه المادة 139 من نفس القانون .

6- الضريبة الجزافية الوحيدة :

[1] المادة 1و2 **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

[2] قانون المالية لسنة 2023 في إطار القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

[3] المادة 135 **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني[1] .

و حسب المادة 282 مكرر (5) فإن ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي [2]:

- ميزانية الدولة 49% .

- غرفة التجارة والصناعة 0.5%.

- الغرفة الوطنية التقليدية 0.01%.

- غرفة الصناعة التقليدية و المهن 0.24%.

-البلديات 40.25% .

- الولاية 5% .

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية 5.%.

وحسب المادة 282مكرر(6) تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة و كذا المصالح الملحقة بها.

- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية .

- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا و المقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم .

ثالثا: الضرائب المحصلة كليا للبلديات

تتكون الضرائب المخصصة حصريا للبلدية دون سواها من الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على الإقامة ، الرسم على السكن ، الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية ، الرسم الصحي على اللحوم ، رسم الحفلات والأفراح .

1 - الرسم العقاري:
هو ضريبة سنوية تخص العقارات المبنية وغير المبنية المتواجدة على مستوى التراب الوطني، يعتبر الرسم العقاري من أهم الموارد المالية الضريبية المخصصة كليا لفائدة البلديات فقد تم تأسيس

[1] المادة 282 **مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**
[2] المادة (282) مكرر 5و6 **من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .**

هذا الرسم سنة 1967 ثم عرف عدة تعديلات جاءت بها قوانين المالية، و يشمل كل من الملكيات المبنية و غير المبنية المبنية[1].

أ- الرسم العقاري على الملكيات المبنية :

تم تأ سيس الرسم العقاري على الملكيات المبنية بموجب المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تنص على أنه يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية، مهما تكن وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني بإستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة [2].

وحسب المادة 249 تخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية التالية[3]:

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتوجات .

- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانيء ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة .

- أرضيات البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الإستغناء عنها .

- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل .

حساب الرسم :

يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناء على الأساس الخاضع للضريبة [4]:

-الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة 3% .

غير أنه بالنسبة للملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للاستعمال السكني والمملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والتي لم يتم تأجيرها، تطبق عليها زيادة في المعدل قدرها 7 % ، بعنوان الرسم العقاري.
تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالمالية و بالجماعات المحلية.
يوضح صنف الأملاك المشار إليها في الفقرة السابقة وموقعها وكذلك شروط وكيفيات تطبيق هذا الإجراء عن طريق التنظيم.

---

[1] موساسب مريم، مولاحسن مراد، **فعالية الضريبة المحلية في تمويل الجماعات المحلية** ، مذكرة لنيل **شهادة الماستر** في الحقوق، تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2017، ص 9 .

[2] المادة 248 **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

[3] المادة 249 **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

[4] المادة 261 –ب ، **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:

-5%، عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م².

-7%، عندما تفوق مساحتها 500 م² وتقل أو تساوي 1.000 م².

-10%، عندما تفوق مساحتها 1.000 م².

ب- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية[1]:

يؤسس الرسم العقاري السنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة.

وتستحق على الخصوص، على:

- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير .

- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق.

- مناجم الملح والسبخات.

- الأراضي الفلاحية.

حساب الرسم[2] :

يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة بنسبة 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية.

بالنسبة للأراضي العمرانية تحدد مسبة الرسم كما يلي:

- 5%عندما تكون مساحة الأرض أقل من 500 م² أو تساويها.

- 7%عندما تفوق مساحة الأرض 500م² و تقل أو تساوي 1000 م².

- 10%عندما تفوق مساحة الأرض 1000 م² .

[1] المادة 261 –د، **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**
[2] المادة 261 – ز، **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

- 3%بالنسبة للأراضي الفلاحية.

إلا أنه بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميرها و التي لو تنشأ عليها بنايات منذ (03) سنوات، ابتداءا من تاريخ الحصول على رخصة البناء أو صدور رخصة التجزئة، فإن الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري ترفع الى 4 أضعاف .

2 - رسم التطهير:

تأسس هذا الرسم سنة 1981[1]، يحصل الفائدة البلديات ليحل محل كل من الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية، ورسم تصريف المياه ويطبق رسم التطهير سنويا على مسكن أو ملكية مبنية تقع داخل البلديات وتتوفر على مصلحة رفع القمامات المنزلية[2]، حيث تنشأ باسم المالك أو المنتفعين من الملك و يطبق على عاتق المستأجر الذي يكون متضامنا مع المالك في دفع قيمة الرسم التطهير[3].

يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية. يكلف قابض الضرائب لمكان تواجد الملكية بتحصيل هذا الرسم، ويؤسس سنويا رسم خاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع[4].

المادة 263 مكرر 2 : يحدد مبلغ الرسم كما يأتي [5]:

- 2.000 دج، على كل محل ذي استعمال سكني.

- 10.000دج، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.

- 18.000دج على كل ارض مهيأة للتخييم والمقطورات .
- 80.000دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ذلك ،ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه .

تطبق معاملات الترجيح على هذه التسعيرات وفقا للمناطق والمناطق الفرعية للبلديات.
يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية المنصوص عليه في المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و أو القابلة للاسترجاع المنشأة المعالجة.
تحدد كيفيات تطبيق هذه الأحكام بموجب قرار وزاري مشترك[6].

3 - الرسم على الإقامة :

[1] قانون رقم 80-12 مؤرخ في 31 ديسمبر1980، **يتضمن القانون المالية لسنة 1981** ، ج. ر.ج. ج. د.ش، عدد 45 **الصادر في 31 ديسمبر 1980.**

[2] لجيلالي أحمد، **إشكالية عجز ميزانية البلديات، دراسة تطبيقية: جيلالي بن عمار، سيدي علي قرطوفة بولاية تيارت**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : تسيير المالية العامة، العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص 90.

[3] المادة 11 من قانون 01-21 مؤرخ في 22 ديسمبر 2001 ، **يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2002**،العدد79.

[4] المادة 263 والمادة 263مكرر ، **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

[5] المادة 263 مكرر2 ، **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

[6] المادة 263 مكرر 4 ، **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

يعتبر رسم على الإقامة كمصدر تمويل جبائي موجه كليا للصالح البلديات و تستفيد منه بنسبة 100% تأسس هذا ففالرسم بموجب القانون المالية لسنة 1996، و يفرض هذا الرسم على كل شخص لا يقيم في البلدية و لا يملك فيها إقامة خاصة خاضعة للرسم يتم تحصيل هذه الضريبة عن طريق أصحاب الفنادق و أصحاب المحلات المستعملة لإيواء السياح الذين يقومون بدفعه إلى قابض البلدية[1] ،وتطبق تعريفات الرسم على كل شخص عن كل يوم إقامة كما يأتي [2]:

- 600دج بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات خمس (5) نجوم .

- 500دج بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات أربع (4) نجوم .

- 300دج بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات ثلاث (3) نجوم .

- 200دج بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمتين (2) .

- 100دج بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمة (1) واحدة .

4- الرسم على السكن :

حسب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2019 يؤسس رسم سنوي على السكن يستحق على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة، ويحدد مبلغ الرسم السنوي على السكن كما يلي : 300 دج و 1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في جميع البلديات، باستثناء تلك المذكورة في النقطة التالية.

600دج و 2400 دج على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات ولايات الجزائر وعناية وقسنطينة ووهران يحصل هذا الرسم من مؤسسة سونلغاز، عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع.وحسبقانون المالية لسنة 2023، أصبحت مداخيله تدخل إلى ميزانة البلدية ولها الحق في التصرف فيها [3].

5 - الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية:

تدرج المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها، وكذا إيجار كل المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعتادها، إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية .

تدرج في صنف الربوع العقارية الإيرادات الناتجة عن إيجار أملاك غير مبنية بمختلف أنواعها بما فيها الأراضي الفلاحية [4] .

- تخضع المداخل المتأتية من الإيجار المدني لأملاك عقارية ذات استعمال سكني للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة :

---

[1] موساسب مريم ، مولاحسن مراد ، **مرجع سابق** ، ص 12 .

[2] المادة 266 مكرر 3 ، **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** .

[3] **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية.

[4] المادة 42 **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .**

- 7% محررة من الضريبة، وتحسب هذه النسبة من مبلغ الإيجار الإجمالي بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي.

- 10%محررة من الضريبة تحسب هذه النسبة من مبلغ الإيجار الإجمالي بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي.

- 15%محررة من الضريبة وتحسب هذه النسبة من مبلغ الإيجار الإجمالي بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني، كما يطبق هذا المعدل على العقود المبرمة مع الشركات.

يؤدي مبلغ الضريبة المستحق لدى قباضة الضرائب المتواجدة في مكان العقار في أجل 30 يوما ابتدءا من تاريخ تحصيل الإيجار.

يوزع حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الربوع العقارية كما يلي[1]:

-50%الفائدة ميزانية الدولة.

- 50%لفائدة البلدية التي يقع فيها العقار.

6- الرسم الصحي على اللحوم[2]:

كان يسمى من قبل بالضريبة على النحر ثم الرسم على الذبح، يعتبر من مصادر تمويل ميزانية البلدية وهو ضريبة غير مباشرة كونها تفرض على المنتجات الاستهلاكية، وتحيى الفائدة البلديات التي يقع في إقليمها المذابح التي تتم فيه عملية الذبح.

يفرض على الوزن الصافي للحيوانات المذبوحة، غير أنه عندما يعطى الأمر بالذبح بسبب المرض من قبل بيطري، فان الرسم لا يترتب إلا على اللحم المخصص للاستهلاك البشري أو الحيواني .

7 - رسم الحفلات و الأفراح[3]:

تأسس هذا الرسم أول مرة في قانون المالية 1966، بإسم حق الأعياد والأفراح، ولقد أنشئ هذا الرسم لصالح ميزانيات البلديات التي تنظم على إقليمها حفلات وأفراح ذات طابع عائلي بإستعمال الموسيقى هذا الرسم يكلف به الاشخاص المستفيدون من رخصة الشرطة أو الدرك الوطني المخصصة لهذا الغرض، ويدفع المستفيد من الرخصة الممنوحة لهذا الغرض قيمة الرسم الواجب دفعه نقدا ويوجه ناتج هذا الحق لتغطية مختلف المساعدات المقدمة للمعنيين .

يدفع مبلغ هذا الرسم المثبت بواسطة سند قبض من طرف البلدية للطرف الذي قام بالدفع نقدا، و بذلك مع بداية الحفل حيث أصبح هذا الرسم يحدد كمايلي:

من 500 دج إلى 800 دج عن كل يوم بالنسبة الحفلات التي لا تتعدى مدتها الساعة السابعة مساءا من 1000 إلى 1500 دج بالنسبة للحفلات التي تتجاوز مدتها الساعة السابعة مساءا.

---

[1] المادة 42 مكرر **من قانون الضرائب المباشرة** .

[2] مقدم محمد، بن زيان فاطمة ، **الجباية المحلية و دورها في تفعيل التنمية المحلية** ، مذكرة مقدمة لنيل **شهادة ماستر** في الحقوق ، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة، الجزائر ، 2021، ص87 ، ص88 .

[3] تقي الدين عوادي، **تشخيص نظام الجباية المحلية لدى الجماعات المحلية في الجزائر** - دراسة حالة خزينة بلدية قمار، مذكرة مقدمة لنيل **شهادة ماستر** في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد عمومي و تسيير مؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر ، 2015، ص 47 .

و تحدد التعريفات بموجب قرار رئيس البلدية بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي وموافقة السلطة الوصية .

رابعا: الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية

يعد الرسم على النشاط المهني الرسم الوحيد المحصل الفائدة الجماعات المحلية و الصندوق المشترك للجماعات المجلية، وذلك بعد إلغاء النفع الجزافي.

1- الرسم على النشاط المهني TAP[1]:

تعتبر من الضرائب المباشرة التي تفرض على رقم الاعمال المحقق في الجزائر والذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1990 والذي يتمثل في الرسم على النشاط الصناعي أو التجاري أو الخدمات 52 ويوزع حاصله على البلديات وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، ويستحق الرسم بصدد رقم الاعمال المحقق في الجزائر .

للمكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية أو الضريبة على أرباح الشركات .

[2] يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 5.1%

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي:

- حصة البلدية 66.% .

- حصة الولاية 29% .

- حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 5.%.

تدفع نسبة 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات التي تشكل دوائر حضرية تابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة.

تدفع نسبة 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات المتبقية التابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة، مقابل خدمات غير مأجورة للبلديات المعنية والمسجلة في اتفاقية بين الولاية والبلديات.

[1] سعدلي فاروق ، **مرجع سابق** ، ص 30 ، ص31 .
[2] المادة 222و222مكرر **من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع تطور الجباية المحلية للجماعات الإقليمية .
تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولا: الرسائل الجامعية باللغة العربية

1- دراسة وليد سعيود:
بعنوان" **الجباية المحلية في الجزائر** "، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل **شهادة الماجستير** في العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية **2014-2015 .**

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول الى مجموعة من النقاط التعرف على اهم مصادر التمويل المحلي، واسباب ضعفها بالمقارنة مع مواردها الجبائية ودراسة هيكله الجباية المحلية والتعرف على الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الجباية المحلية، وتم الاعتماد في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة من خلال اسقاط الدراسة النظرية على واقع الجباية المحلية ببلدية تمالوس.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضعف الموارد الجبائية المحلية يعود أساسا إلى الغش والتهرب الضريبي تحكم الدولة في الجباية المحلية واحتكارها السياسه التشريع الضريبي يخولها لحريه توزيع الناتج الضريبي بينها وبين الالمحلية المحلية بصفه غير عادلة والموارد الجبائية ببلدية تمالوس تبقى ضعيفة ولا تغطي نفقاتها التسييرية، وبالتالي فهي تعتمد بالدرجة الأولى على الاعانات المقدمة من قبل الدولة والصندوق للجماعات المحلية .

2- دراسة امال رزام :

بعنوان" **دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية** "، مذكرة لنيل **شهادة ماستر** في العلوم التجارية ، تخصص مراجعة وتدقيق ، جامعة أم بواقي ، السنة الجامعية **2016-2017** .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وكيفية تغيير النظرة السلبية عن الجباية المحلية والتأكيد على أهميتها مع معرفة كل من الموارد الجبائية كمصدر لتنمية الجماعات المحلية ، إضافة لمعرفة الدور الذي تلعبه في ميزانية الولاية والبلدية محاولة في الأخير إلى معرفة مدى نجاح وفشل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- الجباية المحلية تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المحلية من خلال الضرائب والرسوم الموجهة الصالح الجماعات المحلية وهي من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية.
- توفر الجباية المحلية بشكل كافي يعمل على تمويل المشاريع التنموية والتكفل بانشغالات المواطنين حيث أنه النقص في الموارد الجبائية يؤدي إلى حدوث عجز مالي يجعل الجماعات المحلية عاجزة عن تسديد تكاليف المشاريع التنموية.
- الجماعات المحلية هي أداة فاعلة في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، حيث أن نجاح الجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية سيعمل على التكفل بانشغالات المواطنين على أكمل وجه. تعتبر المشاكل الاجتماعية على رأسها الفقر والبطالة من أهم المعوقات التي تقف عقبة في وجه الجماعات المحلية للقيام بدورها.
- للجباية أثر كبير في دفع تنمية الجماعات المحلية من خلال عدة مجالات فتنمية المجال الثقافي والاجتماعي مثلا تكون بتزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والنقل ولتحقيق هذه الأهداف وجب تدخل الجماعات المحلية من ولاية وبلدية التي تقوم بدورها بوضع مخططات لذلك وتمويلها.
- بصفة عامة نقول أن موارد الجماعات المحلية تبقى ضئيلة ولا تكفي لتمويل أو زيادة في المشاريع والمخططات التنموية مما يؤدي إلى حدوث عجز لدى الجماعات المحلية.

3- دراسة منى جفال ، سهام حمدان:

بعنوان**"الجباية المحلية وأثرها على التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية الكويف لسنة 2010-2016 "**، مذكرة لنيل **شهادة ماستر**أكاديمي علوم اقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة تبسة ، السنة الجامعية **2017-2018**.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مختلف الضرائب والرسوم مع الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المرافقة لها ،إضافة إلى محاولة القاء الضوء على الوسائل الكفيلة لتحقيق التنمية المحلية ، وأخيرا معرفة كيفية سير العمل وذلك بالدراسة التطبيقية التي قمنا بإجراءاها على مستوى بلدية الكويف .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ ضخمة فقط لتحقيق اهدافها، وإنما تتطلب الى جانب ذلك ادارة كفؤة وفعالة وجهاز فني مؤهل ومدرب ومساندة حكومية وشعبية واعية ومخلصة.

بالرغم من الاعتراف بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للجماعات المحلية، إلا أن الدولة ماتزال تملك سلطة تأسيس الضرائب وتحديد وعائها ونسبها، وعليه فالجباية المحلية تقتصر على تخصيص جزء من ايرادات بعض الضرائب والرسوم وتوجيهها للميزانيات المحلية. عدم الدقة في وضع تقدير الايرادات التثمين الممتلكات اي عدم التقدير الاحصائي الدقيق للموارد.
- انخفاض في الايرادات الجبائية مقارنة مع ازدياد النفقات كل سنة.

- جل انشغالات المجلس الشعبي البلدي يركزون على قسم التسيير واهمال قسم الاستثمار والتجهيز، وهذا ما يدل على العجز في التفكير بقيام البلدية بمشاريع تنموية يسمح لها بالتمويل الذاتي وعدم الاتكال على الدولة.
- تحمل البلدية في بعض الاحيان مصاريف ليست من صلاحياتها، وانما من صلاحيات وزارات معينة.

4- دراسة عصام صياف :

بعنوان" **أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل **شهادة الدكتوراه** في العلوم القانونية ، تخصص إدارة محلية ، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر ،السنة الجامعية **2018-2017 .**

هدفت هذه الدراسة إلى إثراء الدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية والمكتبة الجامعية بمرجع يعتبر نافع للدارسين والباحثين وكذا التشجيع على الالتزام بالواجبات الضريبية تجاه الدولة وهيئاتها المحلية، أو الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية في مجال الاستثمار لتحقيق تنمية محلية، والخروج بمقترحات وتوصيات لتقديمها كمادة علمية ومعرفية تساهم في تعزيز وتدعيم وتحسين مردودية الجباية المحلية وتفعيل أثارها الايجابية في مالية البلدية على المستوى الواقعي والميداني، من خلال تحديد مفهوم الجباية المحلية ومصادر اقتطاعها في الجزائر في مختلف النصوص القانونية السارية، وتوضيح آثارها على ميزانية البلدية، وكذا التنمية المحلية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الموارد الجبائية للبلديات لها مكانة عامة ومهمة، حيث تمثل المصدر الرئيسي لمختلف صلاحياتها و أنشطتها المختلفة، غير أن مجموع الضرائب والرسوم المخصصة كليا أو جزئيا لها مقسم بنسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة المئوية المحصلة لفائدة الدولة في تلك التي تشترك فيها معها.

كما عدم التحصيل الكلي للموارد الجبالية يشكل عائقا سلبيا في تحقيق التوازن المالي البلديات وهو ما يؤثر على ميزانياتها بالعجز، مما يدفع بها إلى طلب المساعدات المالية من السلطات المركزية أو اللجوء إلى الاستدانة
وطلب العروض، وهو الأمر الذي يحد من استقلاليتها المالية ويجعلها في تبعية دائمة ومستمرة، خاصة مع الزيادة الدائمة والمستمرة في أعبائها الإجبارية.
بالإضافة إلى أن أسعار ومبالغ بعض الضرائب والرسوم لا ترقى إلى أن تكون خزان الموارد مالية جبانية كافية يعول عليها في ميزانية البلدية وهذا نظرا لتدهور قيمة العملة الوطنية وبقاء أسعار هذه الضرائب والرسوم في مستوى لا يحقق الغاية المرجوة من إنشائها والقرارها.
علاوة على ذلك، فإن الإعفاءات الضريبية التي أقرتها الدولة لصالح المستثمرين تساهم في الإنقاص من حجم الإيرادات الجبائية المخصصة لميزانية البلديات من جهة، وتدفع بعجلة التنمية المحلية إلى الأمام من خلال المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والخدماتية التي تراعي خصوصية الأقاليم المحلية وتشكل آلية المحاربة البطالة من خلال استحداثها للعديد من مناصب الشغل المؤقتة والدائمة، من جهة أخرى.
و مما لا شك فيه أنّ عدم التحصيل الجبائي الكلى ناتج عن العديد من العوامل التي تشترك فيها عدة جهات تشكل الحلقة الحبانية والتي تعود إلى التشريعات المنظمة للجنائية المحلية، والمكلفين

بالضرائب والرسوم والإدارة الضريبية وجميع الفاعلين في المجالس الشعبية المحلية البلدية خاصة الرؤساء والأعضاء، فضلاً عن تضافر جهود جميع الفاعلين الأساسيين في العلاقة الضريبية من خلال تدخل الدولة بالنصوص القانونية والردعية وتطبيقها الفعال لتواجه كل من له دخل في ضياع أي حق مالي للدولة أو إحدى هيئاتها المحلية، ويضمن تحقيق قدر من الاستقلالية المالية للبلديات.

ثانيا : المقالات العلمية باللغة العربية

1- دراسة سميرة جمعي ، عبد المجيد موزارين :

بعنوان**" فعالية الجباية المحلية في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية دراسة حالة الجزائر والمغرب ،2018** .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية لما لها من دور هام في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث سعت معظم الدول إلى تعزيز واعتماد أدوار جديدة للجماعات المحلية، بالإضافة إلى إبراز تجارب بعض الدول التي اعتمدت على الجباية المحلية لتطوير وتنمية اقتصادها محليا و من بينها الجزائر والمملكة المغربية التي تم أخذها كنموذج في هذه الدراسة .

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجماعات المحلية تتمتع بإمكانيات هامة تساعدها في تمويل وتحسين مستوى العيش وخلق الثروات الوطنية، كما توصلت هذه الدارسة إلى أنه يجب تحسين النظام الجبائي المحلي، وتبسيطه ودعم تناسق الجباية المحلية من خلال تقوية الموارد الجبائية الذاتية .

2- دراسة د .فايزة عثماني، د. نصر الدين بن شعيب:

بعنوان**" نظرة تحليلية حول فعالية الجباية المحلية دراسة حالة بلدية عين فتاح ولاية تلمسان ، مجلة التكامل الإقتصادي** ، المجلد **09**، العدد**04**، ديسمبر **2021**.

هدفت هذه الدراسة إلى مفهوم الجباية المحلية مع تحليل وتقييم دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية عبر دراسة حالة بلدية عين فتاح بولاية تلمسان، وذلك بتحليل حصيلتها الجبائية خلال الخمس سنوات الأخيرة والممتدة من سنة 2015 الى 2019.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الموارد الجبالية تشكل موردا هاما للبلدية بما في ذلك الرسم على العقارات ورخص البناء والرسم على النشاط المهني مقارنة بالرسوم الأخرى، وهذا لافتقار البلدية للنشاطات الصناعية والتجارية و اعتماد سكانها على الفلاحة بالدرجة الأولى كون البلدية منطقة ريفية وجلية ونائية.

3- دراسة د. أحلام سويسي، د. آمنة زغلول:

مجلة تأثير الجباية المحلية على التنمية المحلية للبلديات، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، تاريخ النشر **2022**.

هدفت هذه الدراسة إلى أن للبلديات طرق تمويل مختلفة إلا أن أهم مورد لها يتمثل في الضرائب والرسوم المحلية وهو ما يعرف بالجباية المحلية، إذ أن اعتمادها في تغطية نفقاتها وتحقيق التنمية المحلية على هذا المورد أدى إلى خلق فجوة بين البلديات المختلفة في الوطن الواحد نتيجة تمركز المؤسسات في بلديات على حساب بلديات أخرى، ما أدى بدوره إلى تفاوت الحالة الاجتماعية بين البلديات .

و ماتوصل إليه في هذه الدراسة لابد على البلديات أن تعمل على ايجاد بديل عن الجباية المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي دون الاعتماد على الاعانات المقدمة من قبل الدولة والتي لا يمكنها تغطية كل متطلبات السكان المحليين.

4- دراسة وسام عباي، خالد بن عمر:

بعنوان**". إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين تحديات الجباية المحلية وسبل تفعيلها ، مجلة دراسات جبائية** ، المجلد**11**، العدد1، **2022.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل واقع الجباية المحلية في الجزائر، وتهدف أيضا إلى استنتاج سبل تفعيل دور الجباية المحلية في العملية التمويلية للجماعات المحلية .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجباية المحلية تواجه تحديات متمثلة في ضعف التحصيل الجبائي وعدم تكافؤ فرص استفادة الجماعات المحلية من الجباية المحلية ومركزية التشريع الضريبي وغياب التنسيق مع باقي الإدارات العمومية. وتوصلت أيضا أنه من أجل تفعيل الدور التمويلي للجباية المحلية فإنه يتوجب اعتماد نظام اللامركزية الجبائية وإعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية، بالإضافة إلى استحداث نظام متابعة تفعيل مكونات الجباية المحلية وضبط إجراءات تسيير الموارد الجبائية، مع تجسيد التكامل بين جهود المصالح الجبانية والجماعات المحلية بالإضافة إلى عصرنة الجباية المحلية وتطويرها.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولا: دراسة (local collection)

بعنوان :

"Marcellus Shale and Local Collection of 2011 Pennsylvania Taxes"

Center for Economic & Community Development

هدفت هذه الدراسة إلى التحصيل المحلي لضرائب الولاية وما تقوله بيانات ضرائب ولاية بنسلفانيا لعام 2011.

في هذه الدراسة تم التوصل إلى ما تقوله بيانات ضرائب ولاية بنسلفانيا لعام 2011، حيث أدى تطوير الغاز الطبيعي Marcellus shale الطبيعي في ولاية بنسلفانيا إلى إحداث العديد من التغييرات إلى أجزاء من الكومنولث بسبب الطبيعة الحديثة إلى حد ما لنشاط الحفر ، لم يتم فهم مدى تأثيره على الاقتصادات المحلية وتحصيل ضرائب الدولة بشكل واضح. يمكن أن يؤثر النشاط المرتبط بـ Marcellus على هذه من خلال عدة وسائل.

يزيد دخل الإيجار والعطاء المدفوع لمالكي الحقوق المعدنية من دخل الأسرة ، وبما أنه خاضع للضريبة بموجب ضريبة الدخل الشخصي للولاية ، فإنه سيؤثر على تحصيل ضرائب الدخل بالولاية. يمكن أن تؤثر الزيادات في العمالة أو الأرباح المحلية الناتجة عن العمل المرتبط بمارسيلوس أيضا على تحصيل ضرائب الدخل في الولاية .

ثانيا: دراسة (Abderrezak Ladjnef)

بعنوان :

" The role of local taxation in achieving the financial independence of local communities"

تهدف هذه الدراسة إلى إلى إظهار دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية أو الإقليمية حيث تعتبر النواة الأساسية للتنمية المحلية بصفتها الطرف الأكثر دراية بحاجيات و أولويات مواطنيها، و لقد اعتمدت الدولة الجزائرية نظام اللامركزية الإدارية القائم على الأساس منح للجماعات المحلية البلدية والولاية صلاحيات واسعة عبر الممثلين المنتخبين، وفي ظل ذلك هي المحرك الأساسي نحو التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني و من أجل ذلك وضعت برامج التنمية المحلية عن طريق الجباية المحلية الهيكلة المالية التي تتشكل من موارد بعضها يعود بصفة كلية وبعضها الآخر يعود بصفة جزئية للوحدات الإقليمية و في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية نتيجة انهيار أسعار النفط سينعكس لا محال سلبيا على موارد و مداخيل الجماعات المحلية مما يتطلب الأمر التفكير في صياغة سياسة حكيمة تضمن تمويل دائم و مستقر للبلديات و الولايات سيضمن تنمية دائمة توفر حاجيات السكان و تحقق الرفاهية و الانتعاش، و في الأخير خلصت الدراسة أن الجباية المحلية هي جزء لا يتجزأ من الجباية المحلية، و أنها لا تقوم بتلبية جميع النفقات الإقليمية وعلى هذا الأساس لابد أن تفكر الدولة بإنشاء نظام خاص لتطوير الجباية المحلية حتى تكون أكثر فاعلية .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أنه بنمو و تطور مهام و مسؤوليات الدولة أصبحت اللامركزية الإدارية مطلبا لا يمكن الاستغناء عنه، إذ أصبحت الجماعات المحلية تمارس دورا لا يقل أهمية عن ذلك الذي تكلف به السلطات المعنوية و الاستقلال المالي، هذا الأخير الذي يعني تأمين كل بلدية أو ولاية الموارد المالية الكافيةالتي تمكنها من أداء الدور المنوط بها في تغطية نفقاتها المختلفة وتلبية متطلبات واحتياجات سكانها المحليين ودعم المسار التنموي وذلك بالاعتماد على جملة من المصادر أهمها الجباية المحلية.

ثالثا: دراسة (Talal Zaghba ,Mahad Arewa)

بعنوان :

"Significance of Local Taxation in the municipal budget in Algeria"
-A Case Study of M'sila Municipality –

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مدى مساهمة إيرادات الحباية المحلية في تحويل ميزانية البلدية، وذلك من خلال دراسة حالة ميزانية بلدية المسيلة خلال الفترة 2012-2016 .

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن ميزانية بلدية المسيلة تحقق فائض عندما تكون إيرادات الحماية البترولية مرتفعة وتحقق عجز في الحالة العكسية، كما توصلنا إلى أن الحيابة المحلية تشكل 45% من مجموع إيرادات ميزانية البلدية في حالة وجود الإعانات الخارجية، وتشكل 96% من مجموع ايرادات ميزانية البلدية في حالة عدم وجود الإعانات الخارجية.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

أولا : فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الإختلاف
وليد سعيود 2014-2015	هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أهم مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية، كما تم الإعتماد على منهج دراسة حالة ، لتتفق مع دراسة الطالب وليد سعيود الجباية المحلية في الجزائر	تم إسقاط الدراسة النظرية على واقع الجباية المحلية ببلدية تمالوس عكس دراسنا التي كانت في بلدية رأس الوادي
أمال رزام ، 2016-2017	تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في التعرف على الدور الذي تلعبه الجباية المحلية في ميزانية البلدية مع إبراز النظرة السلبية عنها و كيفية تغييرها	تختلف في أن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة مدى نجاح و فشل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر. غير أن دراستنا تهدف إلى معرفة مدى تطور معدلات الضرائب والرسوم وتأثيرها على ميزانية البلديات

		والجماعات المحلية و مدى إمكانيتها في تغطية نفقات هذه الأخيرة خصوصا مع التغيرات التي تطرأ في القانون الجبائي.
منى جفال ، سهام حمدان ،2017-2018	تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في معرفة مختلف الضرائب و الرسوم وأيضا تهدف إلى معرفة الوسائل الكفيلة لتحقيق التنمية المحلية	تختلف في أن دراستنا تهدف إلى معرفة تطور معدلات الضرائب و الرسوم و تأثيرها على ميزانية البلديات و الجماعات المحلية، فضلاً عن الدراسة التطبيقية على مستوى بلدية راس الواد ولاية برج بوعريريج، عكس الدراسة التطبيقية لديهم التي تمت على مستوى بلدية الكويف
عصام صياف ،2017-2018	تشترك مع دراستنا في معرفة ماهية الجباية المحلية و مصادر اقتطاعها في الجزائر في مختلف النصوص القانونية السارية و تطورها مع إبراز آثارها على ميزانية البلدية	يكمن الاختلاف في أن هذه الدراسة وضحت آثار الجباية المحلية على التنمية المحلية، في حين أننا لم نتطرق إلى ذلك ، و فضلاً عن أنّ دراستنا التطبيقية على مستوى بلدية راس الواد ولاية برج بوعريريج.

المصدر : من إعداد الطالبتين

ثانيا : فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 04: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الإختلاف
سميرة جمعي ، عبد المجيد موزارين،2018	تشترك مع دراستنا في الاعتماد على أدوار جديدة للجماعات المحلية وأيضا تعرف أهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية والدور الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	تختلف في أنها اعتمدت على بعض الدول من بينها المملكة المغربية التي تم أخذها بالعين الإعتبار في هذه الدراسة
فايزة عثماني، نصر الدين بن شعيب ،2021	تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في مفهوم الجباية المحلية كما تشترك معها في دراسة حالة	وتختلف معها في تقييم دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية حيث تم دراسة حالة بلدية عين فتاح بولاية تلمسان عكس دراستنا التي تم دراسة بلدية رأس الوادي

أحلام سويسي، آمنة زغلول،2022	تشترك مع دراستنا في أن أهم مورد للبلديات يتمثل في الضرائب والرسوم المحلية وهو مايعرف بالجباية المحلية	تختلف في اعتمادها على تحقيق التنمية المحلية الدي ادى إلى خلق فجوة بين البلديات
وسام عباي ، خالد بن عمر،2022	تشترك في سبل تفعيل دور الجباية المحلية في العملية التمويلية للجماعات المحلية	تختلف هذه الدراسة في إبراز تحديات الجماعات المحلية في ظل واقع الجباية المحلية في الجزائر

المصدر : من إعداد الطالبتين

ثالثا : فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 05: المقارنة بين دراستنا والدراسات الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الإختلاف
local collection	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في التحصيل المحلي لضرائب الولاية	تختلف في أن بيانات هذه الضرائب تكون في ولاية بنسلفانيا
Abderrezak Ladjnef	تتفق في أن الدولة الجزائرية اعتمدت نظام اللامركزية الإدارية القائم على الأساس منح للجماعات المحلية البلدية والولاية صلاحيات واسعة عبر الممثلين المنتخبين، وفي ظل ذلك هي المحرك الأساسي نحو التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني و من أجل ذلك وضعت برامج التنمية المحلية عن طريق الجباية المحلية الهيكلة المالية التي تتشكل من موارد بعضها يعود بصفة كلية وبعضها الآخر يعود بصفة جزئية للوحدات الإقليمية و في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية نتيجة انهيار أسعار النفط سينعكس لا محال سلبيا على موارد و مداخيل الجماعات المحلية مما يتطلب الأمر التفكير في صياغة سياسة حكيمة تضمن تمويل دائم و مستقر للبلديات و الولايات سيضمن تنمية دائمة توفر حاجيات السكان و تحقق الرفاهية و الانتعاش، و في الأخير خلصت الدراسة أن الجباية	تختلف في إظهار دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية أو الإقليمية حيث تعتبر النواة الأساسية للتنمية المحلية بصفتها الطرف الأكثر دراية بحاجيات و أولويات مواطنيها

	المحلية هي جزء لا يتجزأ من الجباية المحلية، و أنها لا تقوم بتلبية جميع النفقات الإقليمية وعلى هذا الأساس لابد أن تفكر الدولة بإنشاء نظام خاص لتطوير الجباية المحلية حتى تكون أكثر فاعلية	
Talal Zaghba ,Mahad Arewa	تتفق مع دراستنا في تحديد مدى مساهمة إيرادات الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية	تختلف مع دراستنا في دراسة حالة ميزانية بلدية المسيلة عكس دراستنا التي كانت في بلدية رأس الوادي

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن الجباية المحلية تحتل مكانة هامة في الدولة، كونها استطاعت تحقيق الأهداف المتعددة للإقتصاد الوطني، فضلاً عن أنّ هذا المفهوم يعطي صورة واضحة عن طبيعة الدخل القومي للدولة ومميزاته و ذلك بالنظر إلى الحصيلة الجبائية، وبأن الجباية المحلية تشكل أهم وأكثر الموارد الذاتية حصيلة للجماعات المحلية. حيث أن هناك نوع من الضرائب والرسوم يمكن للجماعات المحلية أن تتحكم فيها وفي نسبها ومبالغها، كما أن هناك ضرائب ورسوم يعود تحديدها وتقديرها للسلطات المركزية، علاوة على ذلك، فإنّ الجباية المحلية في الجزائر تتضمن عدة أنواع من الضرائب والرسوم، وعليه تعد الجباية المحلية أحد العوامل الواجب ترقيتها من أجل تزويد الجماعات المحلية بالوسائل المالية التي تسمح لها بتحقيق أهدافها والتي تؤدي في تكاملها إلى تحقيق توازن مالي متكامل ومستمر، فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع من تسيير شؤونه، كما تسمح بالتقدير الحقيقي لإحتياجاته المتعددة والواجب تلبيتها من خلال تحميل الجماعات المحلية المسؤولية، في تعبئة الموارد المالية الجبائية للجماعات المحلية.

إضافة إلى ذلك فإنه تم التطرق إلى مختلف الدراسات العربية والاجنبية، وذلك من خلال المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة واستخلاص أهم أوجه الإختلاف والإتفاق بينهما.

الفصل الثاني:

دراسة تطور الجباية المحلية للفترة 2020-2023لبلدية رأس الوادي

تمهيد:

بعد دراسنا لمختلف المحاور النظرية من التعريف بالجباية المحلية والتطرق لخصائصها وأهدافهاوكذا أهم مبادئها، ثم دراسة وتحليل مختلف أنواعها في الجزائر من ضرائب ورسوم محصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية وأخرى محصلة كليا للبلديات وأيضا الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك.

في هذا الفصل سيتم إسقاط ما تم تناوله على إيرادات بلدية رأس الوادي التي يلقى على عاتقها مهام كثيرة ومتعددة لتغطية نفقاتها وتحديد أهدافها، فهي تسعى دائما لإيجاد مصادر تمويل وإيرادات جديدة، حتى تتمكن من إنجاز مختلف مشاريعها.

ويتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبلدية رأس الوادي

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور الجباية المحلية لبلدية رأس الوادي 2020-2023

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبلدية رأس الوادي

سنقوم في هذا المبحث بتقديم نبذة تاريخية عن بلدية رأس الوادي، بدءًا من موقعها الجغرافي، وتحليل هيكلها التنظيمي. ثم سننتقل إلى الواقع الحضري للبلدية، حيث سنستعرض المرافق الإدارية وشبكة الطرق والبنية التحتية للكهرباء والغاز، بالإضافة إلى تقديم المشاريع المستقبلية المقترحة.
ويتناول هذا المبحث المطالب التالية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بلدية رأس الوادي

تعتبر مدينة راس الوادي من أهم وأكبر الدوائر في الجزائر انبثقت الدائرة عن التقسيم الإداري لسنة 1974 بـ 17 بلدية وكانت قبل ذلك دائرة تابعة لولاية سطيف وشهدت إعادة تنظيم إقليمها سنة 1986 حيث أصبحت تضم 8 بلديات وتقلصت إلى 3 بلديات خلال التقسيم الإداري لسنة 1991 وقد سجلت الدائرة شهادات تاريخية إبان ثورة التحرير الكبرى حيث خاضت عدة معارك ضارية عبر جبال مزيطة حتى حدود أولاد تبان وأولاد سي أحمد امتدادا إلى جبال أولاد حناش ومن أهم المعارك التاريخية التي عرفتها المنطقة معركة [1].

- معركة الرصفة سنة 1957.

- معركة لمعازة 1961.

- معركة شايب راسو سنة 1960.

- معركة تناقارت.

- معركة أولاد عمارة سنة 1956.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لبلدية رأس الوادي وأجهزتها التنظيمية

بلدية رأس الوادي هي إحدى بلديات برج بوعريريج، تقع في الجهة الجنوبية الشرقية للولاية على ارتفاع 1100 م على مستوى سطح البحر.

- يحدها شمالا: بلديتي تيكستار وعين تسرة.
- غربا :برج الغدير وعين تسرة.
- شرقا : بلدية أولاد أبراهم وحدود ولاية سطيف.

[1] بالإعتماد على وثائق البلدية.

- جنوبا : بلدية تقلعيت وحدود ولاية سطيف، الملحق رقم 01.

موقع رأس الوادي ضمن المناطق الداخلية يجعلها تتصف بالمناخ القاري ذو الحرارة صيفا والبرودة شتاءا، وبصفة عامة مناخ رأس الوادي ينقسم إلى فصلين فصل جاف وحار صيفا، وفصل شبه رطب وبارد شتاءا، في حين تتراوح كمية تساقط الأمطار ما بين 300 و 600 مم سنويا ويصل معدل درجة الحرارة السنوي إلى 15 درجة مئوية.

-المجلس الشعبي البلدي لبلدية رأس الوادي يتكون من 23 عضوا يسهر على شؤونها المتعددة بتنوع مطالب سكانها الذين يفوق عددهم 69315 نسمة، يتوزعون في تجمع رئيسي بتعداد يفوق 61303 نسمة، والباقي يوزع على التجمعات الثانوية بـ 6176 نسمة والمناطق المبعثرة 1836 نسمة، وتعرف البلدية نموا سكانيا يفوق 2% سنويا.

- بلدية رأس الوادي تعتمد في إدارتها على هيكل تنظيمي يتماشى مع عدد سكانها ويشمل على ما يلي:

أولا - المصالح الإدارية : وتضم بدورها ثلاث مصالح

1- **مصلحة المالية والمحاسبة:** تضم أربعة مكاتب

- مكتب المستخدمين.
- مكتب الصفقات.
- مكتب الممتلكات وتحصيل الإيرادات.
- مكتب الأجور.

2- مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية: تضم مكتبين

- مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية.
- مكتب النشاط الاجتماعي.

3- مصلحة التنظيم والشؤون العامة: تضم أربعة مكاتب

- مكتب الحالة المدنية.
- مكتب الانتخابات.
- مكتب الشؤون العامة.
- مكتب الجمعيات والمؤسسات المصنفة.

ثانيا : الأمانة العامة : والتي تضم 5 مكاتب :

- مكتب الأرشيف والمراسلات.

- مكتب الإعلام الآلي.

- مكتب الإحصاء والتخطيط.

- مكتب الإعلام والتوجيه والتبليغ.

- مكتب المنازعات.

ثالثا - المصالح التقنية : وتضم هي أيضا ثلاث مصالح:

1- مصلحة التعمير والبناء : وتضم مكتبين.

- مكتب رخص البناء

- مكتب السكن.

2- مصلحة التجهيز والصيانة: وتضم ثلاث مكاتب:

- مكتب التجهيز وبرمجة المشاريع.

- مكتب تسيير الحظيرة.

- مكتب المخزن.

3- **مصلحة النظافة والوقاية:** ويضم مكتبين.

- مكتب التنظيف والتطهير.

- مكتب حفظ الصحة.

والمخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم01: الهيكل التنظيمي لبلدية رأس الوادي

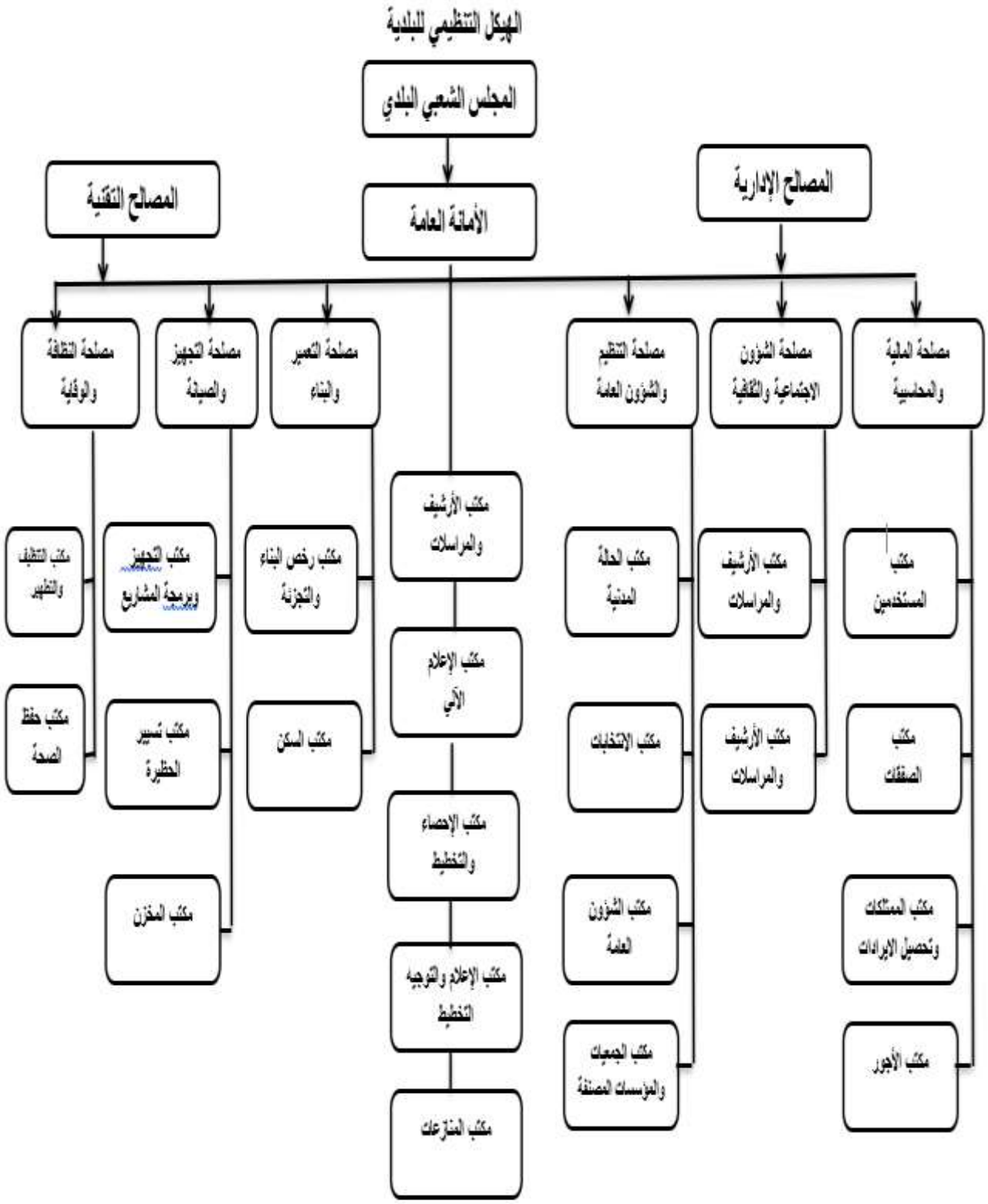

المصدر: بلدية رأس الوادي

المطلب الثالث: الواقع الحضري لبلدية رأس الوادي

بلدية رأس الوادي هي مدينة العلم والحضارة، فهي موطن العلامة الشيخ البشير الإبراهيمي وأحمد عاشور ومحمد العربي التباني مؤسس أول مدرسة للتعليم، ويكفي أن تدشين المسجد العتيق الزاوية بلعيساوي سنة 1923 كان تحت إشراف نخبة من جمعية العلماء المسلمين بقيادة الشيخ عبد الحميد ابن باديس رحمهم الله جميعا [1].

فقطاع التربية والتكوين المهني يضم :

الطور الثانوي 4 ثانويات براس الوادي وثانويتين في طور الإنجاز بكل من عين تسرة وأولاد ابراهم.

الإكمالي : 12 اكمالية منها 6 براس الوادي و 04 بعين تسرة و 02 بأولاد ابراهم.

الإبتدائي : 47 مدرسة منها 08 بعين تسرة و 08 بأولاد ابراهم والباقي براس الوادي كما تغطي التغذية المدرسية جل المدارس الريفية.

في مجال التكوين المهني يوجد مركزين للتكوين المهني براس الوادي بهما عدة تخصصات.

بالنسبة لقطاع الصحة تتوسع الخدمات الصحية لمستشفى 240 سرير براس الوادي لأربع دوائر بالإضافة إلى قاعة متعددة الخدمات و 03 مراكز صحية 16، قاعة علاج مقسمة ببلدية راس الوادي 07 بأولاد ابراهم 03 بعين تسرة 06.1 بمزيطة.

1- الغابات :

تقدر المساحة الغابية على مستوى تراب الدائرة بـ 3100 هكتار موزعة كما يلي:

- رأس الوادي 1102 هـ منها 690 هـ تشجير .
- أولاد ابراهم 1739هـ منها 700 هـ تشجير.
- عين تسرة 85 هـ تشجير.

وتقدر المساحة الرعوية بـ 1596 هكتار واستفاد قطاع الغابات في اطار برنامج التنمية الفلاحية بـ 141 هـ أشجار مثمرة وإعادة التشجير بمساحة 150 هـ وأشغال بيضاء لـ 32 كلم مسالك غابية و 05 منابع مائية و 36 مصدات الرياح و 12448 لتصحيح المجاري المائية كما يتوفر فرع الغابات على مشتلة بها مختلف الأصناف تلبي بعض الاحتياجات المحلية.

[1] بالإعتماد على وثائق البلدية .

2 -قطاع الري المياه الصالحة للشرب:

إن كثافة مشاريع الري التي أنجزت قد أهلت توسيع شبكة الربط بمياه الشروب حيث وصلت نسبة الربط إلى 80% كما تبقى مرشحة للارتفاع بعد إنجاز المشاريع المسجلة في إطار المخطط الخماسي 2005-2009 إلى حدود 85%.

3 -صرف المياه المستعملة:

قدرت نسبة الربط بشبكة التطهير إلى ما يقارب 60% كما سترتفع كذلك بعد إنجاز مشاريع المخطط السنوى 2005-2009 إلى حدود 70%.

وهي مقترحة كولاية منتدبة.

4- الطرقات:

تتربع الدائرة على شبكة طرق وطنية بمسافة 67 و 10 كلم ولائية 50.5 كلم بلدية كما تسجل إنجازات كبيرة في طريق الأشغال منها تعبيد الطرق الوطني رقم 103 والطريق الولائي 141 ويشرع قريبا في إنجاز طريق أولاد تبان الذي سيكون خط لفك العزلة من الناحية الجنوبية باتجاه ولاية المسيلة .

5- الفلاحة:

يتربع قطاع الفلاحة على مساحة 24769 هكتار تتخصص أغلبها لزراعة الحبوب والمقدرة بـ 21569 هكتار و 77700 هكتار لغرس الأشجار المثمرة كما يتميز هذا القطاع بتربية الأبقار حيث بلغ عددها 4892 رأس منها 2229 حلوب بإنتاج 17904 لتر/ يوم و 33000 رأس من الغنم والماعز وبمجموع 468000 دجاج لحم و 294800 دجاج بيض وبلغ إنتاج الدجاج البيوض 349730000 وحدة لسنة.

كما يساهم من جهة أخرى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في توسيع المساحات المسقية وتطوير الإنتاج وبلغ عدد المستفيدين من الدعم الفلاحي 865 فلاح بمبلغ إجمالي 325500.000.00 دج.

6- هياكل الشباب والرياضة:

تمتلك البلدية هياكل رياضية تم إنجازها في إطار برامج التنمية البلدية والقطاعية وتتمثل في:

- قاعة متعددة الرياضات.

- قاعة المصارعة.

- ملعب يسع 5400 متفرج.

- ملعب مدرسي.

- مسبح نصف أو لمبي.

- مسبح مغطى.

-13 ملعب جواري موزعة على مختلف أحياء البلدية .

- دار الشباب.

- مكتبة البلدية.

ومقارنة بالكم الهائل من الشباب الشغوف بممارسة الرياضة يبقى هذا القطاع يعرف عجزا في تلبية كافة الطلبات لهذا بات من المؤكد برمجة برامج أخرى لامتصاص هذا العجز.

7- الكهرباء والغاز:

تبلغ نسبة الربط بشكة الكهرباء 98%.

كما يتبقى الربط بشبكة غاز المدينة إلا يقرى بلدية راس الوادي وبعض التجمعات ببلدية عين تسرة أما ببلدية أولاد ابراهم فهي في طريق التسجيل وتقدر نسبة الربط بـ 67%% مقسمة ببلدية راس الوادي 82 ببلدية عين تسرة 47 % و00% ببلدية أولاد ابراهم.

8 -الصناعة والحرف:

تتوفر الدائرة على منطقتين للنشاط براس الوادي والأخرى بيئر عيسى انجز بمنطقة راس الوادي عدة نشاطات صناعية كمعمل البلاط والشكولاطة وبعض الحرف كما يشهد مركز بلدية عين تسرة نهوضا في حركة الصناعة حيث يوجد بها مركز لتخزين الحبوب - مطحنتين - ملبنة - مصنع للأجر في طريق الإنجاز.

9- السكن:

تتربع الحضيرة السكنية على:

2400مسكن اجتماعيي منها 100 بعين تسرة و 50 مسكن بأولاد ابراهم بينما تجري الأشغال لإنجاز 180 مسكن و 20 خاصة بضحايا الإرهاب و 62 في طريق الانطلاق

السكن التساهمي 375 مسكن منها 32 نصف جماعي و 170 لم تنته بها أشغال الإنجاز.

السكن التساهمي الفردي 189 منتهية و 161 في الإنجاز.

السكن الريفي 221 منتهية و 196 في الإنجاز.

وللدائرة معالم تاريخية تبقى شاهدة على وقوفها تذكر منها

- مقبرة الشهداء ببلدية أولاد ابراهم حيث تضم وفاة 385 شهيدا.

- الثكنة العسكرية القديمة ببلدية راس الوادي كانت تستعمل كمركز للتعذيب.

بئر ميشوا يوجد ببلدية أولاد ابراهم عمقه أكثر من 100م كان يرمى فيه المجاهدون والمدنيون بعد تعذيبهم أحياء وأمواتا حيث وصل عددهم إلى ما يقارب 2800 شهيد.

10- الحركة التنموية :

تشهد الدائرة وتيرة اقتصادية ذات حركة تنموية واسعة تمس مختلف الأنشطة.

11- المشاريع المقترحة على المدى المتوسط :

- مشروع الطريق الوطني بوقاعة برهوم.

- مشروع إنجاز مفرغة عمومية.

- إنجاز تنقيبات جديدة.

- فتح المسالك الريفية.

- إنجاز مساحات خضراء

- مشاريع تحسين المرفق العام لتحسين الخدمة العمومية.

- مشاريع التهيئة والتحسين الحضري.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور الجباية المحلية لبلدية رأس الوادي 2020-2023

تحليل تطور الجباية المحلية لبلدية رأس الوادي خلال الفترة المذكورة يعتبر مركزيًا لفهم الوضع المالي للبلدية وتقييم استدامة الإيرادات المحلية. يشمل هذا التحليل استعراض السياسات الضريبية المحلية وتأثيرها على تحصيل الضرائب، بالإضافة إلى دراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على معدلات التوزيع والتحصيل. سيتضمن المبحث أيضًا تحليلًا لأداء الإيرادات المحلية لبلدية رأس الوادي وتقييم دور الجباية المحلية في تلك الإيرادات، بالإضافة إلى اقتراحات لتعزيز هذا النظام في سياق تطوير بلدية رأس الواد، كما قمنا بتقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب والمتمثلة فيما يلي:

المطلب الأول: الإيرادات الجبائية لبلدية رأس الوادي 2020-2023
المطلب الثاني: تقييم حصيلة مساهمة الجباية المحلية في إيرادات بلدية رأس الوادي
المطلب الثالث: مقترحات لتحسين الجباية المحلية

المطلب الأول: الإيرادات الجبائية لبلدية رأس الوادي 2020-2023

لتأمين تكاليف تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع التنموية، يحتاج الجهات المحلية إلى موارد مالية، سواء كانت تلك الموارد متاحة من داخلها عبر التحصيل الذاتي، أو من خارجها عبر الحصول على إعانات.
الإيرادات الجبائية المحلية، التي تشمل الضرائب والرسوم المحصلة لصالح الجهات المحلية، تُعَدّ من بين أهم مصادر دخلها. تتنوع هذه الإيرادات بين ما يعود بالكامل للجهة المحلية، وما يعود جزئيًا لها.
لتحقيق مهامها، تحتاج بلدية رأس الوادي، مثل بلديات أخرى في البلاد، إلى توفير مجموعة متنوعة من الموارد، هذه الموارد تُمكنها من تنفيذ خططها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الإيرادات الجبائية لبلدية رأس الوادي

الإيرادات الجبائية تعتبر المورد الأساسي والرئيسي للجماعات المحلية على عكس الإيرادات الأخرى وكلاهما تتميزان بضعف كبير في مردوديتها بحيث يعتبران غير كافيين لتلبية حاجيات ومتطلبات تحقيق تنمية المحلية، إذ يجب على الدولة أن تبدي اهتماما كبيرا لهما لأنهما يعتبران المورد الرئيسي بالنسبة لميزانية الجماعات الإقليمية و حتى ميزانية الدولة وتتمثل في:

- الرسم على النشاط المهني **TAP**
- الرسم على النشاط المهني للمؤسسات الكبرى **TAP DGE**
- الضريبة الجزافية الوحيدة **IFU**
- الرسم العقاري و رسم التطهير **TF+TA**
- الرسم على القيمة المضافة **TVA**
- الضريبة على الدخل الإجمالي **IRG LOC**

الجدول رقم 06: يوضح تطور الإيرادات الجبائية الموجهة لبلدية رأس الوادي خلال الفترة 2020-2023
الوحدة: دج

السنوات/ الضرائب	2020	2021	2022	2023	المجموع
TAP	46015634,22	39097196,19	25905868,12	38108820,42	149127518,95
TAP DGE	4993612,60	8 047575,63	8547575,00	6589112,00	28177875,23
IFU	13026191,32	15195250,91	14120595,66	19930104,31	62272142,2
T.F+ T.A	1783539,20	2350545,20	963320,00	2138129,37	7235533,77
TVA	3753966,60	4874058,50	3980672,32	7532252,82	20140950,24

IRG. LOC	1342176,00	1598062,50	150798,13	1432650,50	4523687,13
المجموع	70915119.94	71162688,93	53668829,23	75731069,42	271477707,52

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على أمين خزينة البلدية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات الجبائية في تزايد مستمر خلال الفترة 2020-2023.
زادت الإيرادات الجبائية من 70915119.94 دينار جزائري في عام 2020 إلى 75731069.42 دينار جزائري في عام 2023.
شهدت الجزائر خلال الفترة 2020-2023 العديد من التطورات الإقتصادية والسياسية المهمة، منها:

- **النمو الاقتصادي:** شهدت الجزائر نموًا اقتصاديًا قويًا خلال السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى زيادة الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة، هذا أدى إلى زيادة الضرائب والرسوم التي تحصل عليها البلدية. ارتفاع أسعار
- **النفط والغاز:** أدى ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية إلى زيادة إيرادات الجزائر من الصادرات، مما ساهم في تحسين الوضع المالي للبلاد.
- **تحسين كفاءة التحصيل:** قامت بلدية رأس الوادي بتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات الجبائية من خلال استخدام تقنيات جديدة وتحسين العمليات. هذا أدى إلى زيادة الإيرادات الجبائية دون الحاجة إلى زيادة الضرائب والرسوم.
- **زيادة السكان:** شهدت بلدية رأس الوادي زيادة في عدد السكان خلال السنوات القليلة الماضية، هذا أدى إلى زيادة الضرائب والرسوم التي تحصل عليها البلدية.
- **تنويع الاقتصاد:** سعت الحكومة الجزائرية إلى تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة.
- **تحسين مناخ الاستثمار:** قامت الحكومة الجزائرية بإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، مما أدى إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- **انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون:** تم انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في عام 2019، بعد احتجاجات شعبية طالبت بتغيير النظام.
- **تعديل الدستور:** تم تعديل الدستور الجزائري في عام 2020، من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- **تحسين العلاقات مع الدول المجاورة:** سعت الحكومة الجزائرية إلى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، مثل المغرب وتونس.

حساب الجباية المحلية:
يتم حساب الجباية المحلية في الجزائر من خلال فرض ضرائب على مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل:

- **ضريبة القيمة المضافة :** يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع والخدمات التي يتم بيعها في الجزائر، بمعدل 19%.
- **الضريبة على الدخل:** يتم فرض الضريبة على الدخل على جميع الأفراد والشركات التي تحقق أرباحاً في الجزائر.
- **الضريبة على الشركات** :يتم فرض الضريبة على الشركات على أرباحها الصافية.
- **الضريبة على الأرباح العقارية** :يتم فرض الضريبة على الأرباح العقارية على أرباح بيع العقارات.
- **ضريبة المعاملات على القيمة** :يتم فرض ضريبة المعاملات على القيمة على بعض المعاملات التجارية، مثل نقل الملكية وبيع الأسهم.

التأثير على الجباية المحلية:
ساهمت التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 2020-2023 في زيادة الجباية المحلية. فقد أدى النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط والغاز إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية، كما ساهمت تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في زيادة الإيرادات الضريبية.

مقارنة الجباية المحلية قبل وبعد الدورة:
للمقارنة بين الجباية المحلية قبل وبعد الدورة، يمكننا استخدام بيانات الجدول المقدم. يوضح الجدول تطور الإيرادات الجبائية الموجهة لبلدية رأس الوادي خلال الفترة 2020-2023. فقد زادت الإيرادات الجبائية من 201.4 مليار دينار جزائري في عام 2020 إلى 271.5 مليار دينار جزائري في عام 2023، أي بزيادة قدرها 34.9%.

ويمكننا ملاحظة أن هذه الزيادة قد حدثت بالتزامن مع التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة.

التفسير:
- يمكن للبلدية استخدام هذه الإيرادات لتمويل المزيد من الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- من المهم أن تستمر البلدية في تحسين كفاءة التحصيل وأن تضمن أن تُستخدم الإيرادات الجبائية بشكل فعال.

التوصيات:
- يجب على بلدية رأس الوادي الاستمرار في تحسين كفاءة التحصيل لضمان زيادة الإيرادات الجبائية.
- يجب على البلدية استخدام الإيرادات الجبائية بشكل فعال لتمويل المزيد من الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- يجب على البلدية إجراء دراسات لمعرفة احتياجات المواطنين وتحديد أفضل طريقة لاستخدام الإيرادات الجبائية لتلبية هذه الاحتياجات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدية:

- استخدام الإيرادات الجبائية لتحسين البنية التحتية في المدينة، مثل الطرق والشوارع والإضاءة .
- استخدام الإيرادات الجبائية لتعزيز السياحة في المدينة.
- استخدام الإيرادات الجبائية لدعم التعليم والرعاية الصحية .

الشكل رقم 02: أعمدة بيانية توضح تطور الإيرادات الجبائية الموجهة لبلدية رأس الوادي
الوحدة: دج

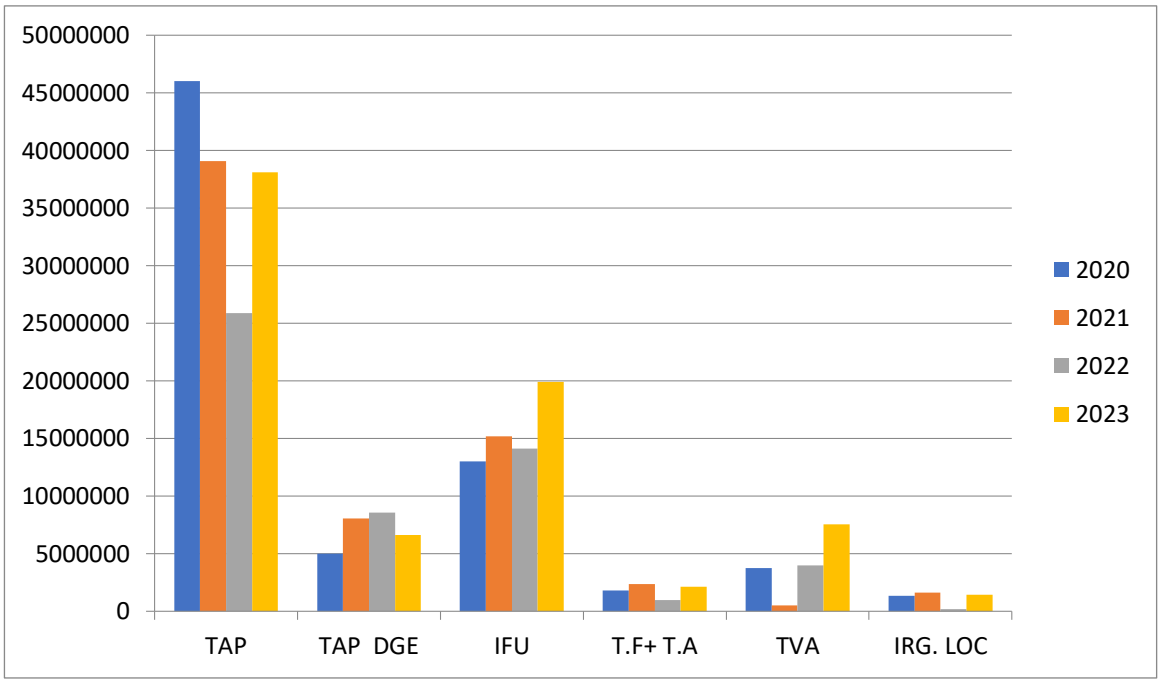

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم:06.

يُظهر المنحنى البياني إيرادات بلدية رأس الوادي من الضرائب المحلية للفترة من عام 2020 إلى عام 2023. يقاس إيرادات الضرائب بالدينار الجزائري على المحور العمودي (y) والعام على المحور الأفقي(x) .

التفسير:
يُظهر المنحنى أن إيرادات بلدية رأس الوادي من الضرائب المحلية قد ازدادت بشكل كبير بمرور الوقت في عام 2020، بلغت إيرادات الضرائب المحلية حوالي 500 مليون دينار جزائري. ومع ذلك، ارتفعت إيرادات الضرائب المحلية إلى أكثر من 1 مليار دينار جزائري في عام 2023.

التحليل:
هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تسبب الزيادة في إيرادات بلدية رأس الوادي من الضرائب المحلية، تشمل هذه العوامل:

- **زيادة أسعار العقارات:** أدت زيادة أسعار العقارات في بلدية رأس الوادي إلى زيادة إيرادات الرسم العقاري و رسم التطهير(TFTA) .
- **تحسينات في عملية جمع الضرائب:** قامت بلدية رأس الوادي بتحسينات في عملية جمع الضرائب، مما أدى إلى زيادة كفاءة التحصيل.

كما يُظهر المنحنى البياني أن إيرادات بلدية رأس الوادي من الضرائب المحلية قد ازدادت بشكل كبير بمرور الوقت، هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تسبب هذه الزيادة، بما في ذلك النمو الاقتصادي وزيادة أسعار العقارات وتحسينات في عملية جمع الضرائب.

ثانيا: تحصيل الرسوم لبلدية رأس الوادي

تعد رسوم البلدية مصدرا هاما لتمويل الخدمات العامة التي تقدمها البلديات للمواطنين، حيث تختلف هذه الرسوم من بلدية لأخرى حيث تتمثل بعض رسوم بلدية رأس الوادي كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 07: يوضح تحصيل الرسوم لبلدية رأس الوادي خلال الفترة 2020-2023
الوحدة: دج

السنوات/ الإيرادات	2020	2021	2022	2023	المجموع
رسوم المحشر	357320.00	5400.00	146160.00	1234920.00	1743800.00
رسوم الطريق	1172100.00	920750.00	480750.00	1120115.00	3693715.00
رسوم الأفراح	940000.00	1092000.00	914000.00	876000.00	3822000.00
الرسم على رخص العقارات	3542057.20	2672163.20	4589508.10	12302292.14	23106020.64
الرسم على الاعلانات والصفائح المهنية	34200.00	42400.00	44000.00	36800.00	157400
الرسم على السكن	0.00	0.00	0.00	17271177.00	17271177.00
رسوم الأسواق والمذابح	0.00	0.00	0.00	6445833.30	6445833.30
المجموع	6011477.20	4690313.20	6130418.10	15533327.14	32365535.64

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على أمين خزينة البلدية

يُظهر الجدول المقدم تحصيل الرسوم لبلدية رأس الوادي، من عام 2020 إلى عام 2023.

ويُوضح الجدول المبالغ المحصلة من كل نوع من الرسوم، وهي[1]:
رسوم المحشر
رسوم الطريق
رسوم الأفراح
الرسم على رخص العقارات
الرسم على الاعلانات والصفائح المهنية
الرسم على السكن
رسوم الأسواق والمذابح
المجموع

التحليل :
- يُظهر الجدول ارتفاعًا عامًا في تحصيل الرسوم خلال السنوات الأربعة الماضية. ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة، منها زيادة عدد السكان وازدياد النشاط التجاري.
- شهد عام 2023 أعلى مستوى تحصيل للرسوم خلال السنوات الأربعة الماضية، وذلك بسبب زيادة تحصيل رسوم رخص العقارات.
- تُظهر البيانات تفاوتًا في تحصيل الرسوم بين السنوات المختلفة. ففي عام 2020، كان أقل مستوى تحصيل للرسوم، بينما كان عام 2023 أعلى مستوى تحصيل للرسوم.
- تُظهر البيانات تفاوتًا في تحصيل الرسوم بين الفئات المختلفة. ففي عام 2023، كانت أعلى فئة تحصيلاً هي الرسم على رخص العقارات (23.10 مليون دينار جزائري)، بينما كانت أدنى فئة تحصيلاً هي الرسم على الإعلانات (157 ألف دينار جزائري).

التفسير:
- تُشير الزيادة في تحصيل الرسوم إلى تحسن الوضع المالي لبلدية رأس الوادي. وهذا يعني أن البلدية قادرة على توفير المزيد من الخدمات للمواطنين وتحسين البنية التحتية.
- يُظهر التفاوت في تحصيل الرسوم بين السنوات المختلفة أن تحصيل الرسوم يتأثر بالعوامل الاقتصادية. على سبيل المثال، كان عام 2020 عامًا صعبًا على الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى انخفاض تحصيل الرسوم.
- يُظهر التفاوت في تحصيل الرسوم بين الفئات المختلفة أن البلدية تطبق نظامًا عادلاً للضرائب. وهذا يعني أن أصحاب الدخل المرتفع يدفعون المزيد من الضرائب، بينما يدفع أصحاب الدخل المنخفض ضرائب أقل.

*** رسوم المحشرهي رسوم تفرضها الدولة على السيارات التي تعرقل حركة السير.**
*** رسوم الطريق تشير هذه الرسوم إلى الرسوم المفروضة على استخدام الطرق العامة.**
***رسوم الأفراح تشير هذه الرسوم إلى الرسوم المفروضة على حفلات الزفاف.**
***الرسم على الإعلانات تشير هذه الرسوم إلى الرسوم المفروضة على الإعلانات التجارية.**
***رخص العقارات تشير هذه الرسوم إلى الرسوم المفروضة على تراخيص العقارات.**
***الصفائح المهنية تشير هذه الرسوم إلى الرسوم المفروضة على تراخيص ممارسة المهن الحرة.**

- تُشير الزيادة في تحصيل رسوم رخص العقارات إلى ازدياد النشاط العقاري في البلدية. وهذا يعني أن هناك المزيد من الأشخاص الذين يشترون ويبيعون العقارات.
- يُشير انخفاض تحصيل الرسم على الإعلانات إلى تغير سلوك المستهلكين. وهذا يعني أن المستهلكين يعتمدون بشكل متزايد على الإعلانات الإلكترونية للحصول على المعلومات.

يُظهر الجدول أن بلدية رأس الوادي في طريقها إلى تحقيق الاستقرار المالي. وهذا يعني أن البلدية قادرة على توفير المزيد من الخدمات للمواطنين وتحسين جودة حياتهم.

توصيات:

يُمكن للبلدية استخدام هذه البيانات لتحسين نظام الضرائب الخاص بها. على سبيل المثال، يمكن للبلدية خفض ضرائب رسوم المحشر لتعزيز النشاط الاقتصادي في البلدية.

يُمكن للبلدية استخدام هذه البيانات لتطوير خططها الاستثمارية. على سبيل المثال، يمكن للبلدية استثمار المزيد من الأموال في تحسين البنية التحتية في المناطق التي تشهد ازديادًا في النشاط العقاري.

يُمكن للبلدية استخدام هذه البيانات لرفع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية دفع الضرائب. على سبيل المثال، يمكن للبلدية إطلاق حملات توعية تشرح كيف تُستخدم الضرائب لتحسين الخدمات العامة.

الشكل رقم 03: أعمدة بيانية توضح تحصيل الرسوم لبلدية رأس الوادي

الوحدة: دج

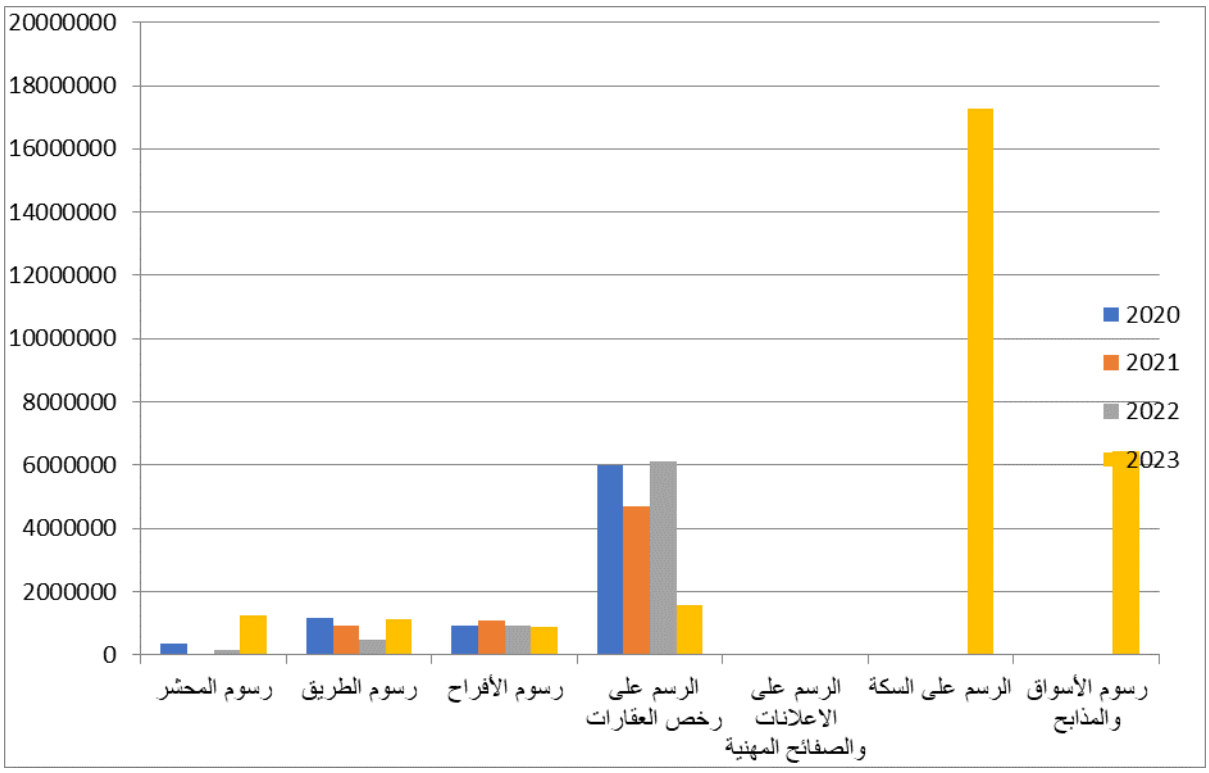

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم:07.

كما يُظهر الرسم البياني أعمدة بيانية توضح تحصيل الرسوم لبلدية رأس الوادي خلال السنوات الأربعة الماضية (2020-2023).

- تُشير الزيادة في تحصيل الرسوم إلى تحسن الوضع المالي لبلدية رأس الوادي. وهذا يعني أن البلدية قادرة على توفير المزيد من الخدمات للمواطنين وتحسين البنية التحتية.
- يُظهر التفاوت في تحصيل الرسوم بين الفئات المختلفة أن البلدية تطبق نظامًا عادلاً للضرائب. وهذا يعني أن أصحاب الدخل المرتفع يدفعون المزيد من الضرائب، بينما يدفع أصحاب الدخل المنخفض ضرائب أقل.
- تُشير الزيادة في تحصيل رسوم المحشر إلى زيادة النشاط الاقتصادي في البلدية. وهذا يعني أن هناك المزيد من الأعمال التجارية والمصانع التي تعمل في البلدية.
- يُشير انخفاض تحصيل الرسم على الإعلانات إلى تغير سلوك المستهلكين. وهذا يعني أن المستهلكين يعتمدون بشكل متزايد على الإعلانات الإلكترونية للحصول على المعلومات.

بشكل عام يُظهر الرسم البياني أن بلدية رأس الوادي في طريقها إلى تحقيق الاستقرار المالي. وهذا يعني أن البلدية قادرة على توفير المزيد من الخدمات للمواطنين وتحسين جودة حياتهم.

المطلب الثاني: تقييم حصيلة مساهمة الجباية المحلية في إيرادات بلدية رأس الوادي

الجباية المحلية تعد من أهم مصادر تمويل البلديات لتغطية احتياجاتها المالية، وتساهم بشكل كبير في زيادة إيراداتها. يُوضِّح الجدول المرفق تطور نسبة مساهمة الحصيلة الجبائية وتأثيرها على إيرادات بلدية رأس الوادي.

الجدول رقم 08: يوضح الحصيلة الجبائية لبلدية رأس الوادي

الوحدة: دج

الضرائب / السنوات	2020	2021	2022	2023	المجموع
الضرائب الموجهة للبلدية	**6913580.74**	**65267105.74**	**45015509.23**	**73592940.05**	**190789135.76**
الرسوم الموجهة للبلدية	**135091796.4**	**10360108.4**	**6656988.1**	**40190346.81**	**192299239.71**
الحصيلة النهائية	**142005377.14**	**75627214.14**	**51672497.33**	**113783286.86**	**383088375.47**

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على الجداول رقم 06-07.

يُظهر الجدول المرفق إيرادات البلدية من الضرائب والرسوم لسنوات 2020 إلى 2023. وتُقسم الإيرادات إلى نوعين رئيسيين:

-**الضرائب الموجهة للبلدية:** وهي ضرائب تُفرضها البلدية على مواطنيها وممتلكاتهم، مثل ضريبة العقارات وضريبة الدخل.

-**الرسوم الموجهة للبلدية:** وهي رسوم تُفرضها البلدية مقابل تقديم خدمات محددة، مثل رسوم تراخيص البناء ورسوم جمع القمامة.
وإجمالي الإيرادات في كل سنة هو مجموع الضرائب والرسوم.

الشكل رقم 04: أعمدة بيانية تمثل الحصيلة الجبائية لبلدية رأس الوادي
الوحدة: دج

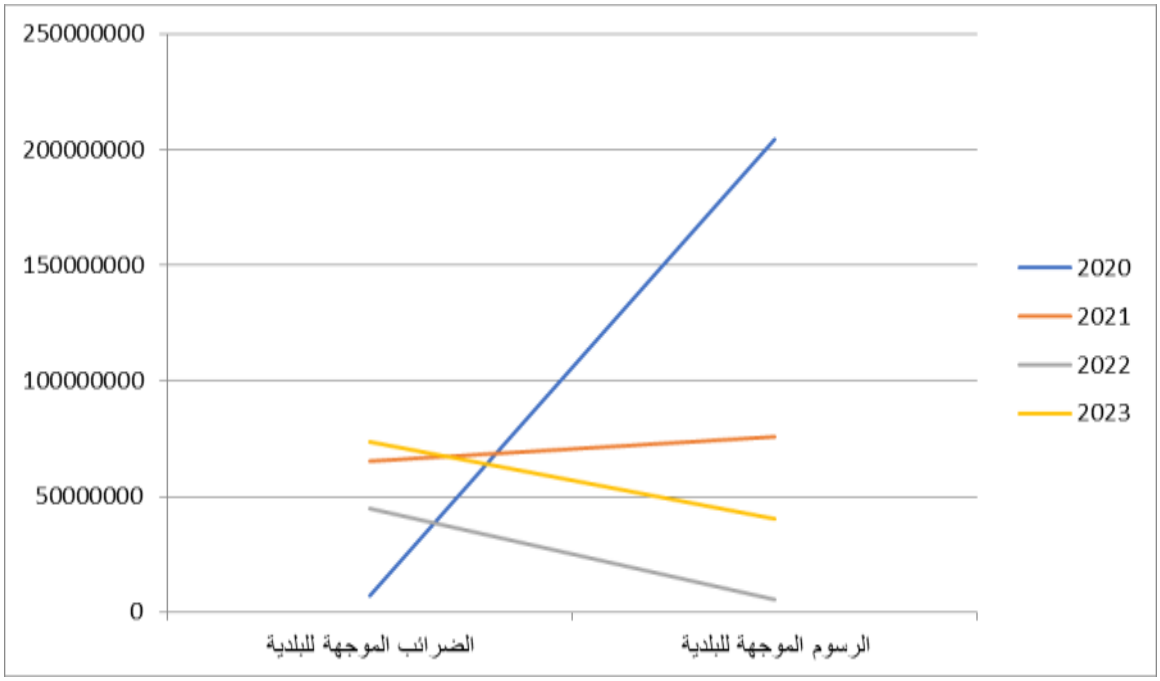

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم:08.

يُظهر المنحنى البياني اتجاه الإيرادات الضريبية والرسومية للبلدية على مدار السنوات الأربع الماضية. وتُقاس الإيرادات على المحور العمود(y) ، بينما تُقاس السنوات على المحور الأفقي(x) .
- ارتفعت الإيرادات الضريبية للبلدية بشكل ملحوظ من عام 2020 إلى عام 2023.
كان الارتفاع الأكبر في الإيرادات الضريبية في عام 2023، حيث زادت بنسبة 62.4% عن عام 2020.
- ارتفعت الإيرادات الرسومية للبلدية بشكل مطرد من عام 2020 إلى عام 2023.
كان الارتفاع الأكبر في الإيرادات الرسومية في عام 2022، حيث زادت بنسبة 87.5% عن عام 2020.
- ارتفعت الإيرادات الإجمالية للبلدية بشكل ملحوظ من عام 2020 إلى عام 2023.
كان الارتفاع الأكبر في الإيرادات الإجمالية في عام 2023، حيث زادت بنسبة 80.9% عن عام 2020.
هذا يدل على أن البلدية أصبحت أكثر كفاءة في جمع الإيرادات من الضرائب والرسوم.

نستنتج أن البلدية أظهرت نموًا قويًا في الإيرادات الضريبية والرسومية على مدار السنوات الأربع الماضية.
تُشير هذه الاتجاهات إلى أن البلدية في وضع مالي صحي وأنها قادرة على الاستمرار في تقديم خدمات عالية الجودة لمواطنيها.

بشكل عام، تُظهر البيانات في الجدول والمنحنى البياني أن البلدية في وضع مالي صحي وأنها قادرة على الاستمرار في تقديم خدمات عالية الجودة لمواطنيها.

المطلب الثالث: مقترحات لتحسين الجباية المحلية

1-استغلال المعلوماتية بتوفير برامج مختصة لمتابعة وضعيات التحصيل.

2 - تجهيز مقرات خزائن البلديات بوسائل الإعلام الآلي.

3-توفير الإمكانيات المادية.

4- تنظيم أيام إعلامية على مستوى البلديات من أجل توعية المواطنين و تكريس ثقافة الجباية المحلية و دورها في التنمية كبديل هام و اساسي للجباية البترولية المهددة بالزوال .

5 -بالنسبة لتحصيل حقوق مداخيل أملاك البلدية والمنتوجات نقترح إحداث وكالات الإيرادات التي جاء بها المرسوم رقم : 93-108 المؤرخ في 5 ماي 1993 الذي يحدد كيفية إحداث وكالات الإيرادات والنفقات و تنظيمها و سيرها حتى يتفرغ أمين خزينة البلدية لتحصيل الضريبة والرسوم و الأتاوى المنصوص عليها في القوانين الجبائية حيث يمكن للبلدية إنشاء وكالة إيرادات بمقرر من رئيس البلدية بعد الموافقة الكتابية لأمين خزينة البلدية و يحمل مقرر إحداث الوكالة للبلدية البيانات التالية:

- الهدف

- المقر

- التسمية

- الدليل

- تبويب الإيرادات

و يعين الوكيل من بين الموظفين المرسمين بمقرر من رئيس البلدية بعد أخذ الاعتماد من طرف أمين خزينة البلدية و يقوم الوكيل بتحصيل إيرادات التي يدفعها المدينون إما نقدا أو بواسطة صكوك و يتم دفع هذه الإيرادات إلى حساب أمين خزينة البلدية نقدا مرة واحدة في الأسبوع على الأقل.

أما بالنسبة للصكوك فيتم تسليمها في أقصى أجل إلى أمين خزينة البلدية.

خلاصة الفصل الثاني:

للبلديات طرق تمويل مختلفة إلا أن أهم مورد لها يتمثل في الضرائب والرسوم المحلية وهو ما يعرف بالجباية المحلية، إذ أن اعتمادها في تغطية نفقاتها وتحقيق التنمية المحلية على هذا المورد أدى إلى خلق فجوة بين البلديات المختلفة في الوطن الواحد نتيجة تمركز المؤسسات في بلديات على حساب بلديات أخرى، فالجباية المحلية في بلدية رأس الوادي شهدت تطور ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وهذا ماجعلها تمتاز بزيادة وتحسين المردودية وهو ما أدى بدوره إلى أن البلدية أصبحت أكثر كفاءة في جمع الإيرادات من ضرائب ورسوم، وهذا ماتم ملاحظته من خلال دراسة بلدية رأس الوادي ومن خلال دراستنا لبلدية رأس الوادي تم التوصل إلى إرتفاع وتقدم بالإيرادات الجبائية، إذ يجب على البلدية الاستفادة من هذه الفرصة لجعل المدينة مكانًا أفضل للعيش فيه وتحسين حياة المواطنين.

الخاتمة

وفي الأخير، نستنتج أن تطوير الجباية المحلية للجماعات الإقليمية يمثل تحديًا أساسيًا في سعي الجزائر نحو تعزيز التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة للمواطنين. استعرضنا خلال هذا البحث مجموعة متنوعة من مصادر الجباية المحلية وتقييمها، وكشفنا عن العديد من التحديات والمشكلات التي تعترض تحقيق الاستقرار المالي للجماعات المحلية.

من خلال التحليل العميق، وجدنا أن الضعف في تعبئة موارد البلديات يعود جزئيًا إلى دور هامشي ممنوح للمجالس المحلية في التأثير على الموارد الجبائية، إلى جانب الضعف في حصيلة موارد الأملاك وهيمنة المساعدات على إيرادات البلديات. بالإضافة إلى ذلك، تبين لنا أن التطورات في الجباية المحلية لم تتواكب بشكل كافٍ مع التطورات الاقتصادية الحالية، مما يستدعي تدابير فورية لتحسين الأداء المالي للجماعات المحلية.

لتعزيز الجباية المحلية وتحسين مردودها المالي، ينبغي على الجزائر اتخاذ إصلاحات هيكلية وقانونية جذرية، تتضمن تحديث نظم التسيير المالي العمومي وتبسيط الإجراءات الضريبية. كما ينبغي منح الجماعات المحلية حرية أكبر في تحديد وتحصيل الضرائب المحلية، وتعزيز مبدأ اللامركزية الجبائية لتعزيز قدرتها على تغطية نفقاتها الداخلية بكفاءة، كم يمكن القول بأن الجباية المحلية تؤثر بشكل كبير على إيرادات الجماعات المحلية، لكن دائمًا تكون هناك نسبة من الإيرادات تذهب لصالح الدولة، مما يؤدي إلى ضعف في الموارد المالية للجماعات المحلية. دراسة تطور الإيرادات الجبائية المحلية لبلدية رأس الوادي تظهر أن مساهمتها في الإيرادات لا تزال ضعيفة، ويعود ذلك إلى صعوبة التحصيل وانتشار التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تميز التشريعات الضريبية بالمركزية وعدم التحديث. رغم أهمية الجباية المحلية كمصدر رئيسي للإيرادات، إلا أن التحصيل الفعال لها لم يحقق المستويات المطلوبة، مما يؤدي إلى تركز الدولة على معظم الضرائب الكبيرة وترك الجباية المحلية لأوعية غير مؤكدة وبإيرادات ضعيفة، مما يؤثر على تطور الإيرادات الجبائية بشكل عام.

وفي الختام، فإن تطوير الجباية المحلية يتطلب تكاتف الجهود وتعاون جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، لضمان استقرار مالي مستدام وتحقيق تنمية شاملة تعم الجميع. إن الالتزام بتنفيذ الإصلاحات اللازمة والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة سيسهم في بناء جماعات إقليمية قوية ومزدهرة تحقق الرفاهية والتنمية لمواطنيها.

أولا: نتائج إختبار الفرضيات

من خلال دراستنا التحليلة ، فإننا نؤكد صحة الفرضية الأولى التي تعرف الجباية المحلية بأنها الضرائب والرسوم التي تمول خزينة الجماعات الإقليمية على المستوى المحلي، وتتمثل في جمع الإيرادات المحلية من المواطنين والشركات والمؤسسات الأخرى في المنطقة أو الجماعات الإقليمية، كما نؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص بأن نمو وتنويع النشاط الإقتصادي وكذلك محاربة التهرب الضريبي من أهم الأسباب لزيادة مردودية الجباية المحلية.
وأخيرا نؤكد صحة الفرضية الثالثة التي جاءت بأن الجباية المحلية لبلدية رأس الوادي تتميز بإرتفاع في مردوديتها ومساهمتها في إيرادات البلدية.

ثانيا:نتائج الدراسة

من خلال مذكرتنا توصلنا إلى جملة من النتائج، والتي يمكن حصرها فيمايلي :

- أن الجباية المحلية تشكل أهم وأكثر الموارد الذاتية حصيلة للجماعات المحلية.

-الجباية المحلية تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المحلية من خلال الضرائب والرسوم الموجهة لصالح الجماعات المحلية وهي من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية.

- توفر الجباية المحلية بشكل كافي يعمل على تمويل المشاريع التنموية والتكفل بانشغالات المواطنين حيث أنه النقص في الموارد الجبائية يؤدي إلى حدوث عجز مالي يجعل الجماعات المحلية عاجزة عن تسديد تكاليف المشاريع التنموية.

- للجباية أثر كبير في دفع تنمية الجماعات المحلية من خلال عدة مجالات فتنمية المجال الثقافي والاجتماعي مثلا تكون بتزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والنقل والتحقيق هذه الأهداف وجب تدخل الجماعات المحلية من ولاية وبلدية التي تقوم بدورها بوضع مخططات لذلك وتمويلها.

- أن الجماعات المحلية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، وهذا ما يسمح لها بتنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التنموية .. أن التنمية المحلية من مهام الجماعات المحلية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق التنمية المحلية بإعتبارها أحد أهم الأهداف التي ترغب في تحقيقها.

- تعتمد الجماعات المحلية بنسبة كبيرة على إعانات ومساعدات الدولة ومواردها الذاتية كالجباية المحلية في تمويل مختلف مشاريعها التنموية.

-أن هناك نوع من الضرائب والرسوم يمكن للجماعات المحلية أن تتحكم فيها وفي نسبها ومبالغها، كما أن هناك ضرائب ورسوم يعود تحديدها وتقديرها للسلطات المركزية.

-الجماعات المحلية هي أداة فاعلة في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، حيث أن نجاح الجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية سيعمل على التكفل بانشغالات المواطنين على أكمل وجه.

ثالثا: توصيات الدراسة

من خلال التأكد من صحة الفرضيات والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

- زيادة حصة الجماعات المحلية من الضرائب والرسوم المتحصل عليها لا سيما تلك التي لا يمكن للجماعات المحلية التحكم فيها كالرسم على القيمة المضافة مثلا.

- العمل على جذب الاستثمارات والمستثمرين قصد الإستثمار في إقليم الجماعات المحلية بغية تحقيق التنمية من جهة والمساهمة في خلق مناصب الشغل وزيادة إيرادات الجماعات المحلية من جهة أخرى.

- تحسين إيرادات الجماعات المحلية المتعلقة بأملاك الدولة لا سيما الممتلكات المؤجرة وتقريب أسعارها من الأسعار الحقيقية عوض الأسعار الرمزية.

- تحسيس المواطنين بأهمية تحصيل الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي توعيتهم قصد تفادي التجنب الضريبي والعزوف عن تسديد الضرائب والرسوم المكلفين بها.

- التنسيق بين مصالح الضرائب ومصالح الجماعات المحلية من أجل تحيين قاعدة البيانات أو البطاقية الخاصة بالنشاطات إضافة للعقارات المبنية والغير المبنية.

- التنسيق مع مصالح خزائن البلديات من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الديون الجبائية العقارية.

- إعداد برنامج إعلامي لتحسيس وتوعية كافة شرائح المجتمع من أجل الإلتزام بالواجبات الجبائية.

- إنشاء لجان محلية بين مصالح الضرائب وممثلي البلديات وأمناء خزائن البلديات لمتابعة الجباية المحلية.

- تبليغ مصالح الضرائب من قبل البلديات عن كل المشاريع المنجزة أو قيد الإنجاز على مستوى البلدية ونسخ من كافة العقود أو صفقات التموين أو الأشغال.

- محاربة الفساد المالي والإداري وترشيد الانفاق العام.

- سن قوانين واضحة وفعالة خالية من الثغرات من شأنها توضيح كيفية التحصيل الجيد للجباية المحلية وتطبيق القوانين الردعية حالة التهرب الضريبي او الغش.

- تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الإدارة المحلية وتوظيف الإطارات الجامعية والتكوين والمتابعة.

رابعا: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المطروحة، ومع ذلك كان من غير الإمكان الإلمام بجميع جوانب وأبعاد الموضوع وبغية لفت أنظار المهتمين بالبحث العلمي إلى تناول هذا الموضوع، وذلك للتعرف على علاقته بمتغيرات أخرى يمكن أن تطرح مواضيع الدراسات مستقبلية والتي نراها ضرورية من أجل التعمق والبحث فيها أكثر من بينها:

- سبل تحسين جباية الضرائب المحلية وتطوير آليات جديدة لتحقيق التحصيل الفعال والعادل للجباية .
- تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في جباية الضرائب المحلية .
- دراسة تأثير السياسات الحكومية والتشريعات المتعلقة بالجباية المحلية على تطورها .
- تحسين إدارة الجباية المحلية وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عوام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 58.
- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة لنشر الإسكندرية، 2000، ص129.
- رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث،جبايةالأشخاص الطبيعين والمعنويين، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 21.

2- الأطروحات والمذكرات:

- ضياف ياسمينة، حوكمة التمويل المحلي أساس التنمية المستدامة للجماعات المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في الحقوق، تخصص قانون إداري (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2023، ص14.
- رضوان مصطفى العربي، دور الجباية في تمويل خزينة الجماعات المحلية - دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية مستغانم- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص3 .
- صياف عصام، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1،الجزائر، 2018،ص57.
- بن يوسف وسيلة، دور الجبابة المحلية في ميزانية البلدية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر، 2015 ،ص12 .
- مليكة ساسي، مروة بولمية، أثر الجباية المحلية على إيرادات الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية رأس الوادي: 2015-202 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022، ص31 ص32.
- بخدا هاجر، دور الجباية المحلية في تمويل الميزانية المحلية - دراسة ميدانية بمؤسسة الإدارة المحلية- ، أدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022،ص 11،ص12.
- سعدلي فاروق، ططشاك ربيحة، الجباية المحلية للجماعات المحلية في الجزائر واقع وآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، ص 14، ص15.
- اسماعيل فريحات ، مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير من القانون العام ، تخصص تنظيم إداري ، جامعة الوادي ،2014، ص143.
- بغدادي خضراء، هدور توتة، الجباية المحلية كالية لتعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي تاسوست، جيجل، الجزائر، 2018، ص38، ص39.
- يوسفي نورالدين، الجباية المحلية ودروها في تحقيق التنميةالمحلية،دراسة تقييمية للفترة2000-2008 مع دراسة حالة لولاية البويرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلومالاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعةبوقرة، بومرداس، 2009،ص111.
- موساسب مريم، مولاحسن مراد، فعالية الضريبة المحلية في تمويل الجماعات المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2017، ص 9.

- لجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، دراسة تطبيقية: جيلالي بن عمار، سيدي علي قرطوفة بولاية تيارت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : تسيير المالية العامة، العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص 90.
- مقدم محمد، بن زيان فاطمة ، الجباية المحلية و دورها في تفعيل التنمية المحلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة، الجزائر ، 2021، ص87 ، ص88 .
- تقي الدين عوادي، تشخيص نظام الجباية المحلية لدى الجماعات المحلية في الجزائر - دراسة حالة خزينة بلدية قمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد عمومي و تسيير مؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر ،2015، ص47.

3- المجلات والملتقيات:

- نبيلة مسيليتي، سليمة بن زعمة، الجباية المحلية خيار استراتيجي لدعم مداخيل الجماعات المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة، دراسة ميدانية ببلدية حاسي ماماش للفترة 2013 - 2017، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص 175وص176.
- عائشة بوشيخي ، هاجر ديملي ، مصادر الجباية المحلية وسبل تفعيلها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد 2، 2012، ص 32 .
- بن قدور آمال، عالي صباح، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - الجماعات المحلية لولاية الجلفة نموذجا -، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15،العدد 4، 2022، ص646.
- ناصر مراد ، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 9 ، 2009، ص 69،ص 70.
- عباي وسام، بن عمر خالد، إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين تحديات الجباية المحلية و سبب تفعيلها، مجلة دراسات جبائية ، جامعة البليدة 2،الجزائر، المجلد 11 العدد: 1(2022) ، ص 192.

ثانيا: مواقع الأنترنت

القسيمة على السيارات، وزارة المالية- المديرية العامة للضرائب، تاريخ الإطلاع 25 ماي 2024، الساعة 10:48، الموقع: https://www.mfdgi.gov.dz/particuliers/vignette-sur-les-vehicules-automobiles-ar

ثالثا: القوانين

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 89 .
- المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
- المادة 281مكرر8 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ،2023، ص104 .
- المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- المادة 1و2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- قانون المالية لسنة 2023 في إطار القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية.
- المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- المادة 282 مكرر من قاون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- المادة 282 مكرر 5و6 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
- المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- المادة 249 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- المادة 261 –ب ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- المادة 261 –د، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- المادة 261 – ز، من قانون الضرائب المياشرة والرسوم المماثلة.
- قانون رقم 80-12 مؤرخ في 31 ديسمبر1980، يتضمن القانون المالية لسنة 1981 ، ج. ر.ج. ج. د.ش، عدد 45 الصادر في 31 ديسمبر 1980.
- المادة 11 من قانون 01-21 مؤرخ في 22 ديسمبر 2001 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2002،العدد79.
- المادة 263 والمادة 263مكرر ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المادة 263 مكرر2 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المادة 263 مكرر 4 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- المادة 266 مكرر 3 ، من قانون الضرائب المياشرة والرسوم المماثلة.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .
- المادة 42 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المادة 222مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

الملاحق

الملحق رقم 01 : مواقع بلدية رأس الوادي

المصدر : وثائق البلدية

الملحق رقم 02: جدول إرسال مفصل للحصيلة الجبائية لبلدية رأس الوادي لسنة2023

REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATQUE ET POPULAIRE
ADMINISTRATION DES IMPOTS

TRESORERIE PRINCIPALE (1)
TRESORERIE DE WILAYA (1)
D' ALGER

SERVICE DU RECOUVREMENT

Exercice : 2023

BORDEREAU DETAILLE DES RECETTES

Recette: DGE CODE : 16/1001
29 222 543,00

(2) Compte N°520 004
TRESORIER DE WILAYA D'ALGER

Répartition du C/ 500 026/A TAP PART Commune REVENANT AU C/402002

WILAYA : BORDJ BOU ARRERIDJ

Le Receveur des Impôts, soussigné certifié que la somme de:
29 222 543,00
vingt-neuf millions deux cent vingt-deux mille cinq cent quarante-trois dinar
A été prise en recette par lui au titre de la comptabilité
mensuelle de mois de DECEMBRE 2023 pour l'objet ci-dessous.

قابض مقسوم تحرير المؤسسات
إمضاء: ع. سلطاني

A. Benknoun LE: 31/12/2023.

الملحق رقم 03: جدول إرسال مفصل لاإيرادات الحصيلة الجبائية

NUMERO des quittances 1	DATE des quittances 2	NUMERO des titres de recettes 3	NOM DES PARTIES VERSANTES	SOMMES versées 5	OBSERVATIONS 6
			part C^{le} sur Rep. TAP C/ 402 002		
			La.Commune BORDJ BOUARRERIJ	18 456,24	
			La.Commune RAS EL OUED	994,62	
			La.Commune EL ANSER	591,36	
			Mois de DECEMBRE 2023 TOTAL.....	20 042,22	

الملحق رقم 04: مجموع حصيلة TAP لبلدية رأس الوادي لسنة 2023

Année: 2023

Mois: décembre

code wilaya: 34 RDJ BOU ARRERIDJ

ETAT DE REPARTITION DE LA TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSION. LLE "T A P"

Total TAP par commune : 29222543,00

code commune: commune: Part Commune :

3401	BORDJ BOU ARRERIDJ	23518814,00
3402	RAS EL OUED	1580218,00
3403	BORDJ ZEMOURA	4397,00
3404	MANSOURA 3404	92363,00
3405	EL M'HIR	714931,00
3406	BEN DAOUD	794635,00
3407	EL ACHIR	439373,00
3408	AIN TAGHROUT	1414074,00
3409	BORDJ GHDIR	108940,00
3410	SIDI EMBAREK	7213,00
3411	EL HAMADIA	14243,00
3412	BELIMOUR	6644,00
3413	MEDJANA	9254,00
3414	TENIET EN NASR	15293,00
3415	DJAAFRA	2783,00
3416	EL MAIN	1484,00

الملحق رقم 05: جدول إرسال مفصل لإيرادات لبلدية رأس الوادي لسنة 2023

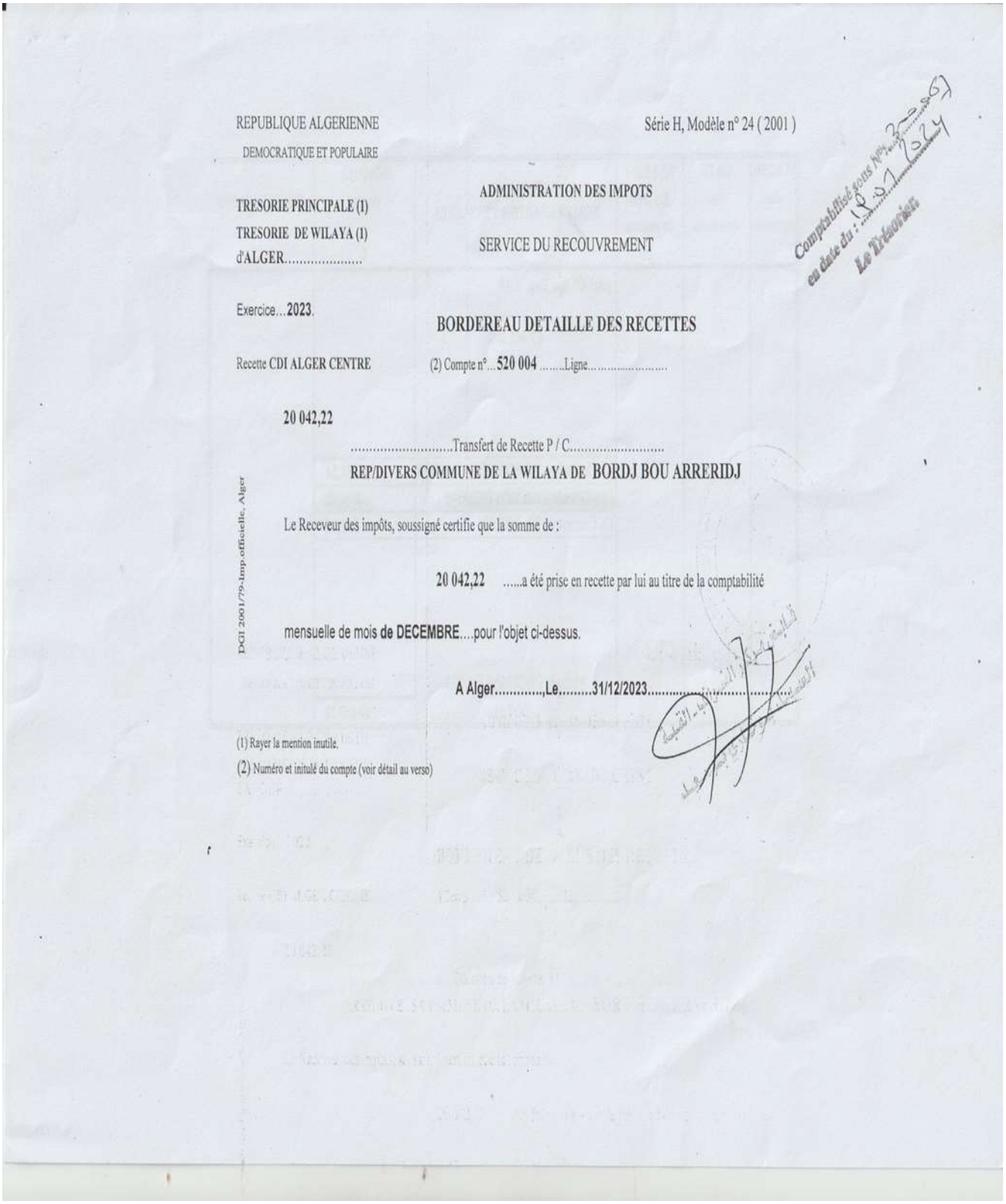

REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série H, Modèle n° 24 (2001)

ADMINISTRATION DES IMPOTS

TRESORIE PRINCIPALE (1)
TRESORIE DE WILAYA (1)
d'ALGER.....

SERVICE DU RECOUVREMENT

Comptabilisé sous N°... 3...67
en date du : 10-01-2024
Le Trésorier.

Exercice...2023.

BORDEREAU DETAILLE DES RECETTES

Recette CDI ALGER CENTRE (2) Compte n°... 520 004 .....Ligne.....

20 042,22

.....Transfert de Recette P / C.....

REP/DIVERS COMMUNE DE LA WILAYA DE BORDJ BOU ARRERIDJ

DGI 2001/79-Imp.officielle, Alger

Le Receveur des impôts, soussigné certifie que la somme de :

20 042,22 .....a été prise en recette par lui au titre de la comptabilité

mensuelle de mois de DECEMBRE....pour l'objet ci-dessus.

A Alger.....,Le.....31/12/2023.....

(1) Rayer la mention inutile.
(2) Numéro et intitulé du compte (voir détail au verso)

الملحق رقم 06: حصيلة مفصلة لضرائب ورسوم بلدية رأس الوادي لسنة 2023

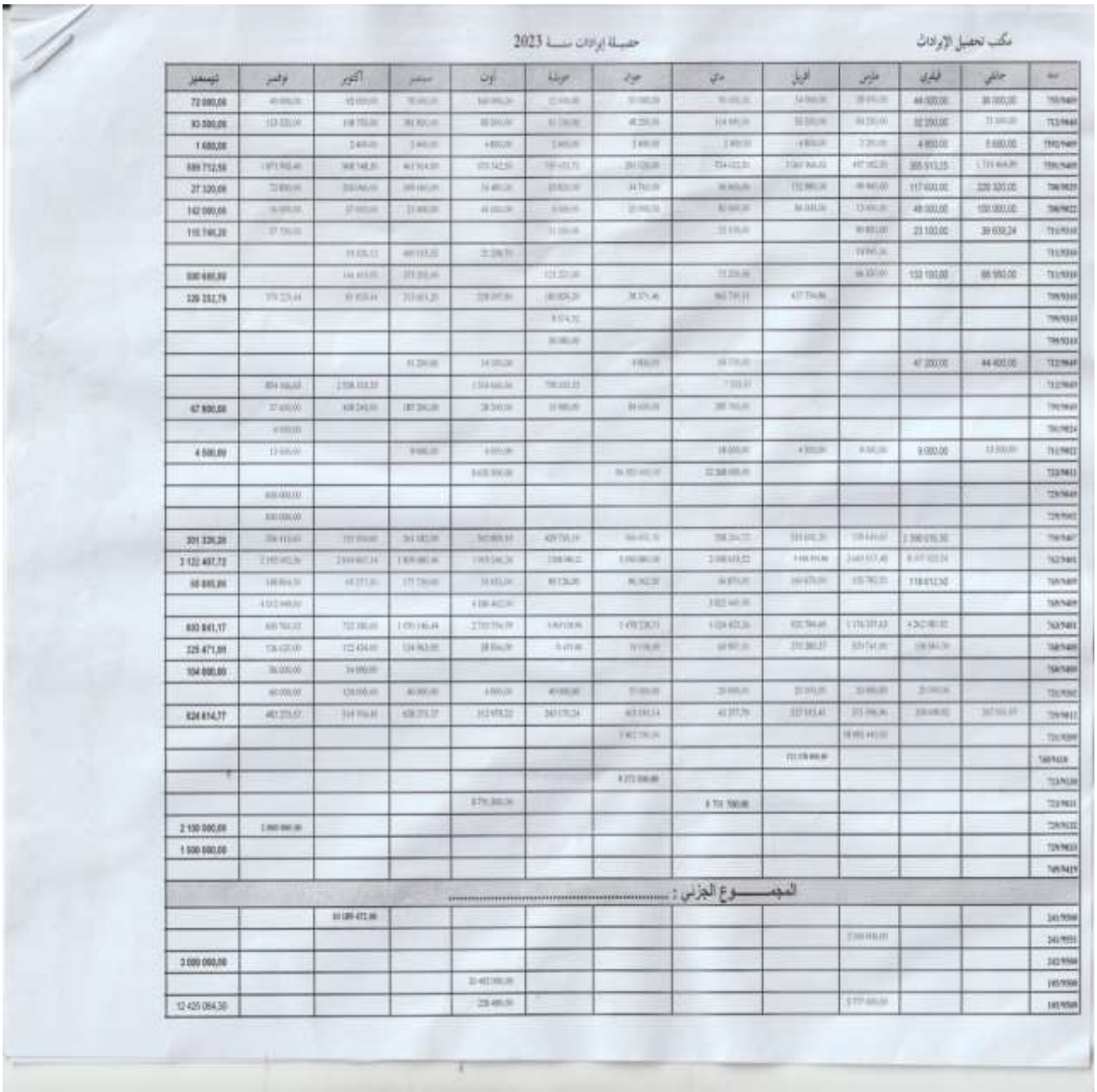

مكتب تحصيل الإيرادات

حصيلة إيرادات سنة 2023

ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	البيان
72 080,00										44 000,00	36 000,00	
93 500,00										32 250,00		
1 680,00										4 800,00	5 680,00	
889 712,50										385 913,25		
27 320,00										117 600,00	220 320,00	
142 080,00										48 300,00	150 000,00	
115 746,20										23 100,00	39 639,24	
880 680,80										132 100,00	88 950,00	
326 252,76												
										47 200,00	44 400,00	
67 900,00												
4 580,00										9 080,00		
301 326,20												
3 122 497,72												
68 880,80												
893 841,17												
328 471,80												
104 080,80												
824 814,77												
2 130 080,00												
1 500 080,00												
المجمـــــوع الجزئي :												
3 080 080,00												
12 425 084,30												

												105/9516
6 462 000,00												105/9513
940 717,00				3 480 581,12		1 416 794,20						105/9520
23 907 932,24				38 185 822,76			2 664 293,54					105/9523
				7 827 756,30								105/9530
												105/9533
												105/9549
8 639 637,02				7 177 188,82		2 562 831,85						105/9561
												9062/83
المجمـــــوع الجزئي :												
المجموع الكلي												